نهج الاستبدال عند سيبويه

إعداد

د/محمد بن يحي علي حكمي

أستاذ النحو والصرف المشارك

جامعة تبوك كلية الوجه الجامعية -

المملكة العربية السعودية

نهج الاستبدال عند سيبويه

محمد بن يحي علي حكمي
قسم النحو والصرف، كلية الوجه الجامعية، جامعة تبوك،المملكة العربية السعودية.
البريد الالكتروني:m.hakami@ut.edu.sa

الملخص:
تناول البحث (نهج الاستبدال عند سيبويه)، حيث يسعى لتسليط الضوء على إحدى الأسس المنهجية التي اعتمدها سيبويه لتحديد نوع العناصر اللغوية ووظائفها النحوية، من خلال تصنيف العناصر المتشابهة وتصنيفها بشكل يسمح بالاستبدال بينها في السياق اللغوي الصحيح. كما يكشف عن العناصر التي لا يمكن استبدالها في تركيب لغوي سليم. وقد اعتمد البحث على منهج الوصف والتحليل والإحصاء، مستفيدًا من شواهد سيبويه وتراكيبه التي قدم لها توجيهًا نحويًا ولغويًا مستندًا إلى فكرة الاستبدال، مع الاستفادة من أبرز الآراء اللغوية والنحوية ذات الصلة، وكشفت الدراسة في موضوع (نهج الاستبدال عند سيبويه) أن سيبويه اعتمد الاستبدال أداةً رئيسة في تصنيف أقسام الكلم الثلاثة: الاسم، والفعل، والحرف، وتصنيف الوحدات اللغوية التابعة لها. وقد تمكن عبر هذه الآلية من ضم كثير من التركيبات المتعددة العناصر إلى فئة الاسم استنادًا إلى موقعها ووظيفتها النحوية. كما لجأ إلى الاستبدال داخل فئة الفعل لحل المشكلات التركيبية وتفسير الظواهر النحوية. واعتمد كذلك على إمكان الاستبدال بين أقسام الكلم الثلاثة لتبرير الظواهر الإعرابية التي قد تخرج عن القياس، موضحًا أوجه الاتفاق بين الأفعال والعناصر الأخرى. وأخيرًا، لجأ سيبويه كثيراً إلى فكرة الاستبدال؛ وذلك لينبه المتكلم إلى أنه لا يجوز له أن يتكلم بهذه التراكيب أو استعمالها؛ لخروجها عن العرف اللغوي والقواعد النحوية؛ ويميّز بين ما يجوز وما لا يجوز.

الكلمات المفتاحية:نهج ،الاستبدال،سيبويه،الوظيفة النحوية ، التقسيم الثلاثي.

Sibawayh's Substitution Approach

Muhammad bin Yahya Ali Hakami
Department of Grammar and Morphology, Al-Wajh University College, University of Tabuk, Kingdom of Saudi Arabia.
Email: m.hakami@ut.edu.sa

Abstract:
This research handled with (Sibawayh's substitution approach), as it seeks to shed light on one of the methodological foundations adopted by Sibawayh to determine the type of linguistic elements and their grammatical functions, by classifying similar elements and classifying them in a way that allows substitution between them in the correct linguistic context. It also reveals elements that cannot be replaced in a sound linguistic structure. The research relied on the method of description, analysis, and statistics, benefiting from the evidence and structures of Sibawayh's book, for which he provided grammatical and linguistic guidance based on the idea of substitution, while benefiting from the most prominent relevant linguistic and grammatical opinions. The study revealed in the topic (Sibawayh's Substitution Approach) that Sibawayh adopted substitution as a tool. A major factor in classifying the three word divisions: noun, verb, and letter, and classifying their linguistic units. Through this mechanism, he was able to include many multi-element structures in the noun class based on their location and grammatical function. He also resorted to substitution within the verb class to solve compositional problems and explain grammatical phenomena. He also relied on the possibility of substitution between the three parts of words to justify grammatical phenomena that may deviate from analogy, explaining the areas of agreement between verbs and other elements. Finally, "Sibawayh frequently employed the method of substitution to demonstrate the impermissibility of certain syntactic constructions or usages, as they deviate from established linguistic conventions and grammatical norms. Through this technique, he sought to delineate the boundary between acceptable.

Keywords: Approach, Substitution, Sibawayh, Grammatical function, Tripartite division.

مقدمة

لا يزال كتاب سيبويه هو عماد الدرس النحوي، يفيد منه الباحثون والدارسون في جميع المسائل النحوية والصرفية، ولا يزال ذلك الأثر الفريد معينا لا ينضب يستمد منه الباحثون بحوثهم اللغوية ، ويركبون لججه للكشف عن درره ونفائسه ، ويحاولون إبراز الأسس المنهجية التي صدر عنها كتابه ، فيما رصد من ظواهر ، وفيما رفع من قواعد .

وهذا بحث عنوانه (نهج الاستبدال عند سيبويه) ، ألقيت الضوء فيه على أحد الأسس المنهجية ، التي أمكن باستقراء الكتاب اكتشافها ، والتي لجأ إليها سيبويه ؛ لتحديد نوع العناصر اللغوية ، ومعرفة وظائفها النحوية ، وجمع المتشابه من العناصر اللغوية وتصنيفها تصنيفاً واحداً، بحيث يمكن أن يحل أحدها محل الآخر في سياق لغوي صحيح، وكشف به العناصر اللغوية التي يستحيل أن يحل واحد منها محل الآخر في تركيب لغوي صحيح.

- **وقد دفعني إلي كتابة هذا ا لبحث <u>أمران</u> :**

<u>الأول</u> : إبراز فكرة الاستبدال عند سيبويه ، أحد أهم الأسس المنهجية التي اعتمد عليها سيبويه في توجيهاته وتعليلاته وتفسيراته للكثير من المسائل والأحكام النحوية واللغوية ؛ وفي توجيه العديد من التراكيب اللغوية، وتفسير ظواهرها الإعرابية .

<u>الثاني</u> : ندرة البحوث التي تناولت فكرة الاستبدال عند سيبويه ، والتي يلتقي فيها مع مدرسة لغوية حديثة هي (التوزيعية) ، وذلك إيمانا منا بأهمية تحقيق الاتصال بين التراث من ناحية والمناهج اللغوية المعاصرة من ناحية أخرى، ومن شأن هذا البحث أن يحقق ذلك.

- وقد اتخذت في هذا البحث المنهج الاستقرائي بأدوات الوصف والتحليل والإحصاء، معتمدا على كتاب سيبويه بما تضمنه من أمثلة وتراكيب وشواهد، قدم لها سيبويه توجيها نحويا ولغويا معتمدا علي فكرة

الاستبدال، مع الاسترشاد بأهم الآراء اللغوية والنحوية المتعلقة بموضوع البحث .

مشكلة الدراسة:

يُعد سيبويه أحد أبرز أعلام النحو العربي، وقد تميزت منهجيته بالعمق والتحليل والاستدلال العقلي. ومن أبرز الظواهر التي اعتمدها في بناء تصوره النحوي "نهج الاستبدال"، الذي يعد آلية تحليلية تعتمد على إبدال العناصر اللغوية ضمن السياقات النحوية لاختبار القواعد واكتشاف العلاقات البنيوية بين المكونات. ورغم أهمية هذا النهج في تشكيل البنية النظرية للدرس النحوي عند سيبويه، إلا أن الدراسات التي تناولت "نهج الاستبدال" بوصفه آلية قائمة بذاتها ما زالت محدودة، وغالبًا ما جاءت ضمن إشارات عابرة في سياق دراسات أوسع حول منهجه عامة. ومن هنا تنبع مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

ما طبيعة نهج الاستبدال عند سيبويه، وما أبعاده المنهجية والوظيفية في بناء التصورات النحوية داخل كتابه؟

الدراسات السابقة:

دراسة الزاملي (٢٠١٢)، امتازت النظرية النحوية المدونة في كتاب سيبويه بشموليتها، وتعدد أنساقها الإجرائية، وتنوع مناهجها الواصفة، أو المحللة؛ ذلك أن الأسس المنهجية لمجمل النظرية قد انطلقت من تصور ملحوظ يقوم على وصف طرائق التكلم وإجرائها على الكلام المستعمل. فلا غرابة، إذن، في أن يلتقي سيبويه مع ما أفرزته مناهج النظر اللغوي الحديث من إجراءات منهجية. فقد امتحن سيبويه التراكيب النحوية، وحلل بنيتها، فتبين له أن مكونات نحوية معينة تقوم بوظائف متشابهة في السياق الواحد، وتخضع للعلاقات النحوية نفسها على الرغم من تباين أشكالها. وهذا لا يتم إلا بالاستبدال الذي يظهر وظيفة كل وحدة لغوية ويحددها. من هنا استوى هذا المفهوم في خلدي بحثا بعد أن وجدت في مناهج التوسع اللغوي

الحديث ما يوافقه نظرا وإجراء. فحاولت أن أدرس الأسس المنهجية للاستبدال في كتاب سيبويه، والمواضع التي تحقق فيها هذا المنهج بوسائل تفسيرية تقود إلى نتائجها دون تعسف أو إقحام.

دراسة حسن (٢٠١٢)، هدفه الربط بين الأصالة والمعاصرة، أي الربط بين الفكر النحوي القديم، ونظرية البحث اللساني المعاصر، وذلك من خلال التركيز على تحرير المصطلحات المتشابهة مع مصطلح الاستبدال مثل النيابة والانزياح والمعاقبة والعدول، تم استنتاج الأسباب التي تؤدي إلى ظاهرة الاستبدال. ثم قدم الباحث الاستبدال عند النحاة العرب، وكيف وظفه القدماء في كشف البدائل الجائزة وغير الجائزة، وأيضا علاقته بالتقسيم الدلالي، وبين من خلال الدراسة التطبيقية لفيفا من صور الاستبدال، وعلاقة الاستبدال بالنحو التوليدي ونحو النص، وكيف يؤدي إلى التماسك النصي وفهم السياق المحيط بالنص. وأخيرا ذكر النتائج التي أفضت إليها الدراسة: من ذلك كون الاستبدال لا يأتي اعتباطا، وإنما في ضوء علاقات دلالية محكمة، وان اللغة العربية تحفل بالبدائل، وتتسم بالمرونة في التبادل الموقعي بين الصيغ، وارتباط الاستبدال بالدلالة والسياق، وأشار إلي سبق النحويين القدماء –الخليل وسيبويه– علماء الدرس اللساني المعاصر في جعل الاستبدال كاشفا للصيغ الصحيحة والصيغ الفاسدة.

دراسة عبد (٢٠١٥) حظيت الظاهرة اللغوية باهتمام كبير من العلماء على مر العصور، مما دفع الباحثين إلى اتباع مناهج متنوعة لدراستها، منها المقارنة بين نصوص تراثية ككتاب سيبويه ومفاهيم علم اللغة الحديث. وتُعد هذه المقارنة منصفة، إذ تكشف عن أفكار وانطباعات مشتركة تشكل أساس علم النحو، تركز الدراسة على الأنواع الشكلية في كتاب سيبويه، مثل الأنواع العامة (كالاسم والفعل وحروف الجر)، والأنواع المحددة (كالصفات والظروف)، والأنواع الوظيفية (مثل الفاعل والمفعول به والظرف والتأكيد)،

وقد اعتمد سيبويه في تصنيفه وتحليله النحوي على المعنى والعامل النحوي، كما تناول التعبير في الجمل ذات الموقع الإعرابي وتلك التي لا محل لها من الإعراب، مما يعكس دقة منهجه النحوي في تحليل التراكيب.

دراسة الأدبعي (٢٠١٦) هدف البحث (ملامح التوزيع عند سيبويه) إلى الربط بين التراث النحوي والمناهج اللغوية الحديثة، فقد ظهر المنهج التوزيعي حديثاً لغرض تحليل البنية اللغوية وتصنيفها وهذا البحث يكشف عن أسس وملامح المنهج التوزيعي التي استخدمها سيبويه في تأسيسه للنحو العربي. فقد استند سيبويه إلى بعض آليات المنهج التوزيعي لغرض التصنيف والتحليل، حيث اعتمد (المشابهة) و(الاستبدال) و(المؤلفات المباشرة) و(الخانية) وغيرها من مبادئ التوزيع المعروفة حديثاً.

التحليل اللغوي لكلمة "استبدال"

الاستبدال – أوما يسميه الدكتور/ ياقوت بـ (الإحلال)[١] . يراد به عند النحويين واللغويين "إحلال عنصر لغوي محل آخر في سياق لغوي واحد" [٢]، أو هو "وضع أحد العناصر اللغوية مكان عنصر آخر في تركيب الجملة، ومن أمثلة ذلك الإحلال بين الفعل المضارع واسم الفاعل " .[٣]

والاستبدال نوعان :

١ – انظر: التراكيب غير الصحيحة نحوياً في الكتاب لسيبويه –دراسة لغوية، ص ٤٥٧.

٢ – النهج الاستبدالي في كتاب سيبويه، د. محمود أحمد نخلة. بحث منشور تحت عنوان " فولفديترش فيشر . دراسات عربية وسامية، مهداة من أصدقائه وتلاميذه بالجامعات المصرية، تحرير أ.د. محمود فهمي حجازي، مركز اللغة العربية كلية الآداب. جامعة القاهرة، ١٩٩٤ /، ص ١٢٠، ١٢١.

٣ – التراكيب غير الصحيحة نحويا في الكتاب لسيبويه، ص ٤٥٧.

الأول : استبدال صحيح: ينتج عنه تراكيب صحيحة نحوياً، وهو ذلك الاستبدال الذي يحدث بين العناصر أو الوحدات اللغوية التي يوجد بينها اشتراك ما في واحد أو أكثر من الخصائص الدلالية أو التركيبية؛ كالتشابه في الدلالة، أو القيام بنفس العمل، أو تأدية الوظيفة النحوية نفسها.

الثاني: استبدال غير صحيح: ينتج عنه تراكيب غير صحيحة نحوياً، وهو ذلك الاستبدال الذي يحدث بين العناصر أو الوحدات اللغوية التي لا يوجد بينها أي نوع من الاشتراك في الخصائص الدلالية أو التركيبية، وقد يُجرى هذا النوع من الاستبدال؛ للتمييز بين ما يجوز وما لا يجوز من التراكيب اللغوية.

وقبل أن نخوض في الحديث عن نهج الاستبدال عند سيبويه، ونكشف عن مظاهره في توجيهاته وتحليلاته النحوية واللغوية . نشير إلي أنه يلتقي في هذا النهج مع مدرسة لغوية هي (التوزيعية Distributionalism) وهذه المدرسة هي المرحلة الثانية في تطور علم اللغة الوصفي في أمريكا، أو ما يطلقون عليه (البنيوية الأمريكية)، وقد وضع أساسها هاريس في

الخمسينيات من القرن العشرين، ويعدّ كتابه (مناهج في علم اللغة البنيوي Methods in structural linguistics) الذي صدر في شيكاغو سنة ١٩٥١ هو المؤلف الأساسي في علم اللغة التوزيعي .[١]

ويقصد بالتوزيع distribution " السياقات اللغوية التي يتواجد فيها عنصر لغوي ما، وتأشير هذه السياقات على العنصر. وعلى سبيل المثال، إن لكل فونيم توزيعاً خاصا به، ويشمل توزيع الفونيم المواضعَ التي يقع فيها، والمواضع التي لا يقع فيها، والأُلوفون الخاص بكل موضع،

١ – انظر: النهج الاستبدالي في كتاب سيبويه، ص ١١٧.

والفونيمات التي تسبقه أو تلحقه، والشيء نفسه يقال عن توزيع المورفيم أو الكلمة أو الجملة" .[١]

" وإذا كان لنا أن نبيّن هذا في العربية؛ فإننا نشير إلى تعدد وجوه (ما) في الجملة، حسب السياق الذي تتوزع فيه كما يأتي:

١- النفي: " مَا هَٰذَا بَشَرًا " .[٢]

٢- مصدرية: " وَضَاقَتْ عليهم الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ .[٣]

٣- مصدرية ظرفية: "وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا " .[٤]

٤- الاستفهام: " وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَىٰ " .[٥]

٥- الشرط: " وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ " .[٦]

٦- التعجب: " قُتِلَ الْإِنسَانُ مَا أَكْفَرَهُ " .[٧]

٧- اسم موصول: " مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ اللَّهِ بَاقٍ " .[٨]

٨- الإبهام : " إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً" .[٩]

٩- زائدة : " فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ " .[١٠]

---

١ – معجم علم اللغة النظري، محمد علي الخولي، ص ٧٧.

٢ – سورة يوسف، آية:٣١.

٣ – سورة التوبة، آية: ٣٥.

٤ – سورة مريم، آية: ٣١.

٥ – سورة طه، آية: ١٧.

٦ – سورة البقرة، آية: ١٩٧.

٧ – سورة عبس، آية: ١٧.

٨ – سورة النحل، آية: ٩٦.

٩ – سورة البقرة، آية: ٢٦.

١٠ – سورة آل عمران، آية: ١٥٩.

وترد تلك المعاني الدلالية والنحوية التي وردت بها (ما) إلى سياق الآيات الكريمة " .[1]

وطبقاً لهذه النظرية فإن التوزيع اللغوي لكلمة (ما)، هو مجموع كل هذه السياقات

وغيرها من السياقات الأخرى التي قد تظهر فيها في اللغة.

وقد تجاهلت التوزيعية عنصر المعنى عند التحليل اللغوي تجاهلاً تاماً، "وعولت هذه المدرسة في مقياسها أن يكون موضوعياً آليّاً، وكان محور اهتمامها (توزيع) الوحدات اللغوية تمتحنه بطريقة (الاستبدال)، وتتمثل هذه الطريقة في استبدال وحدة لغوية بأخرى في تعيين (القسم) الذي تنتسب إليه من أقسام الكلام" .[2]

"وقد شرح هاريس إجراءات التحليل على النحو الآتي:

إذا وردت صيغة مثل (أ) في سياق مثل (حـ – د) ثم استبد لنا بـ (أ) صيغة أخري هي (ب) أي وضعناها مكان (أ)، فإذا كانت العبارة الناتجة عن الاستبدال لاتزال مستخدمة في اللغة، بمعني أن اللغة لا تستخدم (حـ أ د) فحسب، بل تستخدم أيضاً (حـ ب د)، فإننا نقول: إن (أ) و (ب) تنتميان إلى قسم استبدالي واحد (substitution class) ، أو أن كلاً من (أ) و(ب) يصح أن يشغل الموقع (جـ – د) ".[3]

ويعني ذلك أن التحليل اللغوي عند أصحاب هذه المدرسة يقوم على أسس شكلية مادية بعيدة عن الجوانب الدلالية للكلمات أو التراكيب، وأن

---

١ – فقه اللغة وعلم اللغة –نصوص ودراسات، د. محمود سليمان ياقوت، ص ١٨٤،١٨٥.

٢ – نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، د. نهاد الموسى، ص٣٧،٣٨.

٣ – النهج الاستبدالي في كتاب سيبويه، ص ١١٩.

خمخم الأساسي هو تحديد نوع الوحدة اللغوية، أي القسم الذي تنتمي إليه من أقسام الكلام (الاسم والفعل والحرف)، ثم معرفة الوظيفة النحوية التي تشغلها هذه الوحدة المعينة في الجملة.

ويلتقي التوزيعيون وسيبويه في أن الاستبدال عند كل منهما نهج أساسي للوصول إلى تحديد العناصر اللغوية وبيان توزيعها ومواقع استبدالها، وأن العناصر الاستبدالية هي العناصر الموقعية التي تتوارد على موقع وظيفي واحد في سياق كلامي محدد .[١]

وهذا التلاقي بين واحدة من المدارس اللغوية الحديثة وهي (التوزيعية) ونهج الاستبدال عند سيبويه –الذي لم يبلغ في الانضباط درجة النظرية التي صاغها هاريس– إنما يعدّ أبلغ إشارة إلى أن تحليل اللغة وتوجيه التراكيب نحوياً وإعرابياً في كتاب سيبويه قد بلغ حداً بعيداً من العمق في البحث عن الأسس العميقة للمعرفة اللغوية التي يختزنها المتكلم في ذاكرته عن اللغة التي يتحدث بها.

وينبغي الإشارة هنا إلى أن (الاستبدال) عند سيبويه لم يكن نهجاً معلناً، ولكن كتابه كان نتيجة لمنهج محدد يمكن بالاستقراء اكتشافه ،والكشف عن ظواهره بأمثلة ونماذج متعددة وردت في كتابه .

ولم يستخدم سيبويه مصطلح (الاستبدال) –أو الإحلال– وقد خلا كتابه من الفعل (استبدل) –أو (أحلّ) – أو مصدره، أو أي مشتق من مشتقاته؛ لأنه لم يكن معنياً بالإيضاح النظري لهذا الأساس في كتابه، بل يتجه مباشرة إلى استخدامه في التحليل اللغوي؛ حيث كان يشير إلى القدرة الاستبدالية لعنصر من العناصر اللغوية باستخدام كلمات وعبارات يراوح

١ – انظر: المرجع السابق، ص١٣٨.

بينها، وأهمها : بمنزلة [١]،جري مجري [٢]،وقع موقع [٣]، كأنك قلت [٤]، في معني [٥]، في موضع [٦]، وتقول ... كما تقول [٧]، يوافق قولك [٨]. وينبغي أن نلفت النظر هنا إلى أنه كان يستخدم بعض هذه الألفاظ والعبارات في غير

---

١ – وردت هذه الصورة –التي لا تكاد تخلو صفحة من صفحات الكتاب منها – (١٧٣٣) مرة وانظر –على سبيل المثال–، الكتاب، ج١/٧٢،٥٨،٣٤،١٦ – ج٢/١٠٥،٣٦،٣٠،١٤ –ج٣/١٠٢،٧١،١٥،٦ –ج٤/٢٢٨،٢٢٢،٨٥،٧٧.

٢ – هذه الصورة ونظائرها في حالاتي الإثبات والنفي –نحو (جَرَتْ مجري، أُجْرِى مُجْري، أجريته مجرى، أجراها مجرى، أجراه مجرى، أَجْرَوْه مُجْرى، أجروه مجراه، بجري مجرى، تجري مجرى، يجرونه مجرى، يجريها مجرى، يجروها مجرى، تجريه مجرى، تجريها مجرى، وأجر ... مجري– لم تجر مجرى، لم يجر مجري، لم يجر مجراه، لا يجري مجرى) –وردت (٣٦٥) مرة. انظر على سبيل المثال: الكتاب، ج١/٢٢٠،٩٦،٥٧،١٦ – ج٢/٣٠٠،١٤٦،٨٨،٣٦ –ج٣/٤٨٣،٢٨٣،١٦٧،١٥٨ –ج٤/٣٧٤،٣٥٣،٣٤٩،٣٠٠

٣ – وردت هذه الصورة ونظائرها في حالتي الإثبات والنفي: (وقعت موقع، يقع موقع، تقع موقعه، تقع مواقعها، لا يقع موقع، لا تقع موقع، لا تقع مواقعها، لا تقع مواقع، لا تقع مواقعه، لم تقع مواقع) ٢٧ مرة. انظر: الكتاب، ج١/٢٢٨،٢٢٧،٢٧،١٧،١٦ – ج٢/٣٥٢،١٣٢،١٢٨،٢٢ – ج٣/٢٨٦،٢٦٨،١٥٦،٧٧ – ج٤/٢٢٧.

٤ – وردت هذه الصورة (٢٥٧) مرة. انظر: الكتاب، ج١/٧٨،٥٥،٤٠،١٤ – ج٢/١٦٨،٥٣،١٩،١٧ – ج٣/١٣٥،١٢٢،٣٤،٣٠، ج٤/٢٩٥،٢٢٥،١٣٦،١٢٥.

٥ – وردت هذه الصورة (٦٠) مرة. انظر: الكتاب، ج١/٢٠٧،٩٧،٢١،١٦ – ج٢/٣١٤،٢٧٦،٤٠ – ج٣/١٥٢،١١٩،١٠٦،٦٦ – ج٤/١٣٠،٩٨،٦٢،٥٨.

٦ – وردت هذه الصورة مستخدمة في مواضع الإثبات والنفي –نحو (وضع ... في موضع، وضعته في موضع، لو ضعتها في مواضع، تقع ... في موضع، لم يضع ... في موضع، فلا تضعه في موضع، لم تضع ... في موضع، لا تقع في موضع، لم يقع في موضع – (٣٢٠) مرة. انظر: الكتاب، ج١/١٣٦،٨٤،٧٦،١٦ – ج٢/٣١٧،٢٧٥،١٣٢،١٣٠ – ج٣/٨٨،٥٥،٢٤،١١ – ج٤/٢٢٩،٩٣،٨٣،٤٦.

٧ – وردت هذه الصورة ونظائرها في حالاتي الإثبات والنفي –نحو (وتقول ... كما قلت، يقولون ... كما قلت، قال ... كما تقول، قلت ... كما تقول، قلت ... كما قلت، لا تقول ... كما تقول، لا تقول ... كما قلت) – (٢٣٦) مرة. انظر: الكتاب، ج١/١٠٥،٤٦،٤٠،٣٨ – ج٢/٣٠٧،٢٨٦،٢١١،١٤٥ – ج٣/١٨٦،١٠٢،٨٢،٢٥ – ج٤/١٠٠،٧٠،٤٨،٤٥.

٨ – وردت هذه الصورة مرة واحدة، انظر: الكتاب، ج١/١٤.

الدلالة على الاستبدال، وأن قوله: (في معني) لا يعني به الأغلب المعني الدلالي ، بل المعني التركيبي أو الوظيفي .[١]

وقد برزت فكرة الاستبدال بين العناصر اللغوية في الصفحات الأولي من كتابه، حيث أشار إلى جواز استبدال المضارع باسم الفاعل في سياقات محددة؛ لأنه يؤدي الوظيفة التركيبية والدلالية ذاتها، حيث يقول: "وإنما ضارعت – الأفعال المضارعة – أسماء الفاعلين أنك تقول: إن عبد الله لَيَفعلُ، فيوافق قولك: لفاعل، حتى كأنك قلت: إن زيداً لفاعلُ فيما تريد من المعنى "[٢]، ولكنه سرعان ما ينبه إلى أن وقوع المضارع موقع اسم الفاعل لا يعني أنه أصبح يجري مجرى الأسماء في جميع المواضع، حيث يقول: "ويبيّن لك أنها (الأفعال المضارعة) ليست بأسماء أنك لو وضعتها مواضع الأسماء لم يجزْ ذلك. ألا ترى أنك لو قلت: إنّ يَضْرِبَ يأتينا، وأشباه هذا، لم يكن كلاماً ؟! إلا أنها ضارعت الفاعل لاجتماعهما في المعنى.. ولدخول اللام، قال الله جلّ ثناؤه: " وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ " [٣]؛ أي لحاكمُ ".[٤]

وتشير الكثير من عناوين الأبواب عند سيبويه إلى فكرة الاستبدال، ومن ذلك:

- " هذا باب ما أُجْرِيَ مُجْرَى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يصير إلى أصله " .[٥]
- " هذا باب ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مَجْرَى الفعل كما يجري في غيره مجرى الفعل ".[٦]

---

١ – انظر: النهج الاستبدالي في كتاب سيبويه، ص١٢٢،١٢١.

٢ – الكتاب، ج١/١٤.

٣ – سورة النحل، آية: ١٢٤.

٤ – الكتاب، ج١/١٥،١٤.

٥ – الكتاب، ج١/٥٧.

٦ – الكتاب، ج١/١٠٨.

- " هذا باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المعني، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يفعلُ كان نكره منوناً".[١]
- " هذا بابُ صار الفاعل فيه بمنزلة الذي فعل في المعنى، وما يَعْمَلُ فيه".[٢]
- " هذا باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه".[٣]
- " هذا باب ما جرى من الأسماء مجرى المصادر التي يُدْعي بها ".[٤]
- " هذا بابُ ما جري مَجْرَي كَمْ في الاستفهام " .[٥]
- " هذا باب ما تكون فيه أَنَّ وأَنْ مع صلتها بمنزلة غيرها من الأسماء".[٦] الأسماء".[٦]
- " هذا باب ما يكون فيه (إلّا) وما بعده وصفا بمنزلة مِثْلٍ وغَيْرٍ " .[٧]
- " هذا باب إجرائهم ذَا وحده بمنزلة الّذي " .[٨]
- " هذا باب ما تكون فيه (أنْ) بمنزلة (أيْ)" .[٩]

ويبدو للوهلة الأولي من قراءة هذا العناوين، ونحوها [١٠]، أن لسيبويه نهجاً في الاستبدال يأخذ به في تفسير الكثير من المسائل والأحكام النحوية، وفي حل العديد من المشكلات الجزئية التي تعرض لبعض التراكيب اللغوية.

---

١ – الكتاب، ج١/١٦٤.

٢ – الكتاب، ج١/١٨١.

٣ – الكتاب، ج١/١٨٩.

٤ – الكتاب، ج١/٣١٤.

٥ – الكتاب، ج٢/١٧٠.

٦ – الكتاب، ج٢/٣٢٩.

٧ – الكتاب، ج٢/٣٣١.

٨ – الكتاب، ج٢/٤١٦.

٩ – الكتاب، ج٣/١٦٢.

١٠ – انظـــــر: الكتـــــاب، ج١/٣٢٠،٣١٧،٣١٤ – ج٢/٢٠٣،١٠٥،٣٦،٢٤ – =

ويعتمد سيبويه في استخدامه لنهج الاستبدال علي مادة لغوية متمثلة في الأداء الكلامي المحقق، يقوم من خلالها باستبدال عنصر لغوي بآخر في موقع محدد من السياق الكلامي، وقد استطاع به تحديد الأقسام الموقعية الكبرى، ثم عاد إلى كل قسم فبيّن بالاستبدال أيضا أنواعه، والعلاقات التوزيعية بين كل نوع، وصولاً إلى إيضاح الفروق بين الأنواع المختلفة في إطار القسم الواحد، وتحديداً لوظيفة كل منها في التركيب، وبيان صحة استخدامها، وأثره في تغيير التركيب – مع صحته أو فساده – وما يتبع ذلك من تغير في التحليل والتوجيه النحوي .[١]

وفيما يلي يمكن القول في نهج الاستبدال عند سيبويه ونكشف بالنماذج والأمثلة مظاهره في تحليلاته وتوجيهاته النحوية، ويمكن تنظيم ذلك في النقاط الآتية :

١– الاستبدال والتقسيم الثلاثي للكلم.

٢– الاستبدال وفئة الاسم.

٣– الاستبدال بين الأفعال.

٤– الاستبدال بين أقسام الكلم الثلاثة.

٥– الاستبدال والتراكيب غير الصحيحة نحوياً.

أولاً : الاستبدال والتقسيم الثلاثي للكلم:

قسّم سيبويه الكلم ثلاثة أقسام، هي: الاسم، والفعل، والحرف، حيث يقول: "هذا باب علم ما الكلم من العربية. فالكلم: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل" [٢]، وهو هنا ينظر إلى الكلمة من الجانب النحوي

=

ج٣/١٦٩،١٥٣،٧١،٦٩.

١ – انظر: النهج الاستبدالي في كتاب سيبويه، ص ١٢١.

٢ – الكتاب، ج١/١٢

أو الوظيفي [١]، ولم يحدّ الاسم بحدّ ينفصل به عن غيره، وينماز من الفعل والحرف [٢]، واكتفي بالتمثيل على أساس شكلي [٣]، فقال: "الاسم : رجل، وفرس، وحائط "[٤]، فدَلّ بهذه الأمثلة علي قسم من أقسام الاسم، وهو (اسم الجنس)، واعتبره أصلاً نموذجياً لفئة الاسم، فقاس ما عداه عليه، معتمداً في ذلك علي الاستبدال " إذ عدّ كل ما يقع موقع اسم الجنس، ولو في سياق لغوي واحد اسما، فضم بذلك إلى قسم الاسم عدداً كبيراً من الأنواع" [٥]، ووجد أن كل ما ضمه من عناصر لغوية تحت هذا القسم يمكن أن يقع موقع الاسم الأصلي ويجري مجراه في الكلام، " ثم نظر فوجد أن الفعل لا يمكن يحال أن يحل محل اسم الجنس في سياق لغوي صحيح، ففصله عن الاسم، وجعله قسما قائماً برأسه"[٦] ويتضح ذلك من قوله: " ويبين لك أنها . الأفعال المضارعة . ليست بأسماء أنك لو وضعتها مواضع الأسماء لم يجز ذلك. ألا ترى أنك لو قلت: إن يَضْرِبَ يأتينا، وأشباه هذا، لم يكن كلاماً؟!".[٧]

فسيبويه هنا يرى أنه لا يجوز لك أن تستبدل الأفعال بالأسماء في التراكيب اللغوية الصحيحة، وضرب لذلك مثالاً، وضع فيه الفعل (يضرب) موضع الاسم، وهو قوله: إنّ يَضْرِبَ يأتينا، وقد حكم على هذا التركيب بأنه

١ – انظر: الكلمة دراسة لغوية معجمية، ص٢٠، د. حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨م.

٢ – انظر: شرح كتاب سيبويه، ج١/٥٣.

٣ – انظر: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص٣٥، لفاضل مصطفي الساقي، رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم، جامعة القاهرة، سنة ١٩٧٥م.

٤ – الكتاب، ج١/١٢

٥ – النهج الاستبدالي في كتاب سيبويه، ص ١٢٣.

٦ – المرجع السابق، ص١٢٣

٧ – الكتاب، ج١/١٤

ليس كلاماً، لأنه وجد أن الفعل لا يؤدي نفس الوظيفة النحوية التي يؤديها الاسم، كما أن النظام اللغوي لا يسمح بوضع الفعل بعد أداة التوكيد والنسخ (إنّ) التي تختص بالدخول على الأسماء.

ويرى سيبويه كذلك أن للأفعال مواضع تختص بها، ولا يجوز لك أن تستبدل الأسماء بها ؛ ولذلك تخرج التراكيب الآتية عن دائرة الصحة النحوية :

١. سَوْفَ زيداً أضربُ.

٢ . قد زيداً لقيتُ .[١]

٣ . هل زيداً رأيت؟ .[٢]

٤. كي زيدُ يقول ذاك

٥ . أنْ زيدُ يقول ذاك .[٣]

حيث حكم على التركيب الأول والثاني هنا بعدم الحسن، والثالث بالقبح، والرابع والخامس بعدم الجواز؛ لأن الأدوات (سوف – قَدْ – هل – كي – أنْ) تختص بالدخول على الأفعال دون الأسماء، وقد ورد بعدها الأسماء في التراكيب السابقة، وهذا من قبيل وضع الشيء في غير موضعه الصحيح، حيث ترتب على ذلك خلل في الوظائف والعلاقات النحوية بين أجزاء التراكيب اللغوية؛ ولذلك تعدّ هذه التراكيب ونحوها غير صحيحة نحوياً.

وفصل سيبويه بالاستبدال كذلك الحرف عن الاسم والفعل، حيث نظر فوجد أنه " لا يحل محل فعل ولا اسم جنس في سياق لغوي صحيح، فكانت أقسام الكلام عنده ثلاثة. وهذا أساس منهجي منضبط يقوم علي وصف

١ – الكتاب، ج١/٩٨.

٢ – الكتاب، ج١/٩٩

٣ – الكتاب، ج٣/١٦،١٥.

المادة اللغوية وتصنيفها دون اعتماد علي المعني "[1] الدلالي للكلمات، وإنما يرتكز على الوظائف والمعاني النحوية التي تؤديها الكلمات داخل تركيب الجملة، ومدي صلاحية كل كلمة في هذا التركيب، فما كان صالحا من الكلمات لأن يقع في الجملة مسنداً ومسنداً إليه، فهو (الاسم)، وما كان صالحا لأن يقع مسنداً فقط، فهو (الفعل)، وما كان غير صالح لأن يقع مسنداً ولا مسنداً إليه، فهو (الحرف)، ولا أدلّ علي ذلك من قول الأشموني في شرحه علي ألفية ابن مالك: " ودليل انحصار الكلمة في الثلاثة أن الكلمة إما أن تصلح ركنا للإسناد، أو لا، الثاني الحرف، والأول إما أن يقبل الاسناد بطرفيه أو بطرف، الأول الاسم، والثاني الفعل، والنحويون مجمعون علي هذا إلا من لا يعتد بخلافه ".[2]

ويمكن القول هنا إن لكل قسم من أقسام الكلم عند سيبويه مواضع أو وظائف نحوية يختص بها، ولا يجوز في أصل الاستعمال أن تضع فعلاً أو حرفاً موضع اسم الجنس الذي جعله أصلاً يلجأ إليه للتمييز بين الأقسام الثلاثة، ولا بد عنده أن يضع المتكلم العناصر اللغوية سواء أكانت اسمية أم فعلية أم حرفية في موضعها الصحيح الذي حدده لها النظام اللغوي، ويؤكد ذلك قول سيبويه عند حديثه عن النكرة والمعرفة: " وضَعْ كل شيء موضعَه ".[3]

وقد أشار الدكتور نهاد الموسى إلى ان النحويين العرب . وفي مقدمتهم سيبويه . قد أخذوا بمبدأ الاستبدال في تمييز أقسام الكلمة، حيث يقول: " وقد وقف النحويون العرب علي هذا المبدأ . مبدأ الاستبدال . في

---

١ – النهج الاستبدالي في كتاب سيبويه، ص١٢٤.

٢ –حاشية الصبان على شرح الأشموني علي ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعين، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ج٣٢/١.

٣ – الكتاب، ج١١٤/٢.

حقيقته، وذلك في غير وجه. فمنه أنهم أخذوا به في تمييز أقسام الكلمة، ومعروف أن الاسم عندهم يتعين بدخول (أل) التعريف عليه، أو بوقوعه بعد (أل)، كما يتعين بدخول (يا)، ودخول حرف الجر ...إلخ، ومعروف أن الفعل عندهم يتعيّن بدخول (قد) ودخول (لم). وليس هذا ما يحتاج إلى التكثر بالتمثيل والتوثيق ".[١]

نخلص مما سبق إلى أن الاستبدال كان أساساً منهجياً احتكم إليه سيبويه في تحديد الأقسام الرئيسية للكلم، وفي تصنيف الكلمات والوحدات اللغوية التي تندرج تحت هذه الأقسام.

ثانياً: الاستبدال وفئة الاسم :

تعامل سيبويه مع فئة الاسم النحوية على أنها فئة موسعة، فأدرك أنه بالرغم من أن تركيب الاسم يتنوع جداً نسبة إلى بنيته الداخلية . إلا أنه يجري مجرى الاسم الواحد في السياق الكلامي، ويقع مواقعه [٢]، وأدرج وفق خطة في الاستبدال عناصر لغوية كثيرة تحت فئة الاسم؛ لأنه وجد أنها تقع موقع الاسم الأصلي، وتؤدي وظيفته النحوية داخل التركيب اللغوي.

قد أشار الدكتور نهاد الموسى إلى دراسة تتناول التحليل اللغوي عند سيبويه للمستشرق (موزل) . ذكر فيها أن سيبويه قد أخذ بمبدأ الاستبدال في نسبة كثير من العناصر اللغوية في باب الاسم، حيث يقول: " فتلاحظ (موزل) أن سيبويه يصنف أضرباً من الكلم تصنيفاً واحداً، أي ينسبها إلى باب واحد أو معنى نحوي واحد وفقاً لخطة في الاستبدال بقطع النظر عن امتدادات بنيتها الصرفية، وتقرر أن تقسمات سيبويه لأقسام الكلام من حيث

---

١ – نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ص ٣٩.

٢ – انظر: قضايا ألسنية تطبيقية – دراسة لغوية اجتماعية نفسية مع مقارنة تُراثية، د. ميشال زكريا، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الأولي، ١٩٩٣م، ص١١٢.

انتسابها إلى باب الاسم مشابه لطريقة التصنيف عند أتباع منهج التحليل إلى المؤلفات المباشرة. فالاسم أو باب الاسم هو منزلة مؤلفة (Constituent class)) ولكنه لا يوافق العبارة الاسمية (Noun phrase) ؛لأن سيبويه يصنف (أن يفعل) ، ويصنف (حين يأتيني) كذلك اسمين من جهة أنه يمكن أن يستبدل بها اسم مفرد " .[١]

ويمكن القول إن نهج سيبويه في تحديد العناصر اللغوية التي تندرج تحت فئة الاسم يقوم على اعتبار أمرين مجتمعين:

الأول :الوظيفة النحوية : وهي "خانة أو موضع مخصوص في التراكيب يتعين به دور كل مفردة بإزاء المفردات الأخرى في ذلك التركيب".[٢]

والثاني: الاستبدال بين مفردات الباب النحوي، حيث إن " مفردات الباب ... تستغرق مجموع الكلم التي تحتل تلك الخانة، أو تقع ذلك الموقع، ويمكن لكل واحدة منها أن تحل محل سائرها. فمفردات الباب ذات مفهوم توزيعي إذن، وليس شرطا فيها أن تكون متوحدة الصيغة، فيمكن للمبتدأ أن يكون ضميراً، أو اسما علماً أو مصدراً مؤولاً، ولكن يتعين في مفردات الباب، عادة، ضرب من الصيغ يُعْرَف على أنه أَلْزَمُ لتلك الوظيفة. الخانة".[٣]

" فالربط بين الموقع الذي يشغله عنصر لغوي وبين الوظيفة التركيبية والدلالية يقوم ربط لزومي عند سيبويه، كما تبين نصوصه التي ... سنقدمها فيما يلي، وتظل العلاقة بين العنصر والموقع والوظيفة منتجة مادام صاحب اللغة قادراً على إحداث التوازن بينهما، وهذا التوازن يحدث بصورة تلقائية بحيث يكون الخروج على النظام اللغوي غير مقبول مطلقاً " .[٤]

---

١ – نظرية النحو العربي، ص٣٦.

٢ – نظرية النحو العربي، ص٤٨.

٣ – نظرية النحو العربي، ص٤٨.

٤ – عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه – محاولة لإعادة التشكيل في ضوء =

ومما ينبغي أن نشير إليه في هذا الصدد أن ثمة رابطاً يجمع بين كل العناصر أو الوحدات اللغوية التي تندرج تحت فئة الاسم، وهذا الرابط هو الذي يسمح بأن تحل الواحدة منها محل الأخرى في مواقع وظيفية محددة، وفي سياقات لغوية صحيحة، وهو ما يعني أن هذه الوحدات متعادلة نحوياً، أي أنها تتفق في بعض خصائصها التوزيعية، ولكن ليس بالضرورة أن تشترك في جميع الخصائص، يقول سيبويه: " قد يُشبّهون الشيء بالشيء وليس مثله في جميع أحواله " [١]، ويقول في موضع آخر: " قد يشبه الشيء بالشيء وإن كان ليس مثله في جميع الأشياء" .[٢]

" ومن المفروض أننا لا نقبل من عمليات الإبدال إلا تلك التي تستطيع أن تنتج مادة قادرة إذا ما أدخلت في أحد القوالب أن تعطي جملة. أما إذا أغفلنا منذ البداية تكامل الطبقة فإننا لا نستطيع أن نحرج بأي شيء منها. ولذلك فإننا نقوم بعملية الإبدال ضمن إطار نحوي يحتوي: الجملة، والمادة، والوحدات النحوية، وعندما نقوم بتعادل عنصرين فإن هذا يعنى تعادلهما ضمن كادر نحوي، أي أن حلول أي عنصر مكان عنصر آخر لا يهدم تكامل الطبقة التي انطلقنا منها في البداية، والتي تؤلف الكادر أو السياق " .[٣]

=

الاتجاه المعجمي الوظيفي، ص١٧٤ – د. سعيد حسين بحيري، مكتبة الأنجلو المصرية، ط١، ١٩٨٩م.

١ – الكتاب ج١/١٨٢.

٢ – الكتاب، ج٣/٤١٣.

٣ – قضايا لسانية وحضارية، ص١٧٧، د. منذر عيّاشي، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، الطبعة الأولي، ١٩٩١م.

وقد استطاع سيبويه أن يدرج طائفة كبيرة من العناصر والوحدات اللغوية تحت فئة الاسم معتمداً في ذلك على الاستبدال، والموقع النحوي الواحد؛ حيث يقوم بوضع العنصر . أو الوحدة اللغوية . المراد معرفة القسم أو الفئة التي يندرج تحتها موضع الاسم الأصلي في التركيب اللغوي، مع المحافظة على بقية العناصر التي يتألف منها هذا التركيب، فإذا وجد أن ذلك العنصر يمكن أن يقع موقع هذا الاسم، ويؤدي وظيفته النحوية، ويحافظ على علاقاته مع بقية العناصر التي يتكون منها ذلك التركيب . فإنه ينتسب إلى الأسماء، بغض النظر عن تشابه العنصرين في الدلالة.

وسوف نعرض الآن لطائفة من العناصر والوحدات اللغوية التي كان للاستبدال دور محوريّ في نسبتها إلى فئة الأسماء.

١-كلمات الإشارة والضمائر :

عدّ سيبويه كلمات الإشارة والضمائر كلها أسماء؛ لأن كلاً منها يقع موقع الاسم الأصلي، ويقوم بوظيفته [١]، وأقواله وأمثلته تؤكد ذلك:

- يقول في (باب ما ينتصب لأنه خبر للمعروف المبنيّ على ما هو قبله من الأسماء المبهمة): " والأسماء المبهمة : هذا، وهذان، وهذه، وهاتان، وهؤلاء، وذلك، وذانك، وتلك، وتانك، وتيك، وأولئك، وهو، وهي، وهما، وهم، وهن، وما أشبه بهذه الأسماء، وما ينتصب لأنه خبر للمعروف المبنيّ على الأسماء غير المبهمة. فأما المبني على الأسماء المبهمة، فقولك: هذا عبد الله منطلقا، وهؤلاء فوقك منطلقين، وذاك عبد الله ذاهباً، وهذا عبد الله معروفاً، فهذا اسم مبتدأ يبني عليه ما بعده وهو عبد الله ... وذاك بمنزلة هذا ... وهؤلاء بمنزلة هذا، وأولئك بمنزلة ذاك، وتلك بمنزلة ذاك ... وأما هو فعلامة مضمر، وهو مبتدأ، وحال ما بعده كحاله بعد هذا، وذلك قولك: هو زيدُ معروفاً، ... وأما ما

١ – انظر: النهج الاستبدالي في كتاب سيبويه، ص ١٢٤.

ينتصب لأنه خبر مبني على اسم غير مبهم، فقولك: أخوك عبد الله معروفاً. هذا يجوز فيه جميع ما جاز في الاسم الذي بعد هو وأخواتها".[١]

يشير النص السابق إلى أن سيبويه قد ضم كلمات الإشارة والضمائر . أو ما يسميه بالأسماء المبهمة . إلى فئة الاسم؛ لأنه وجد أنها تسلك سلوك الاسم الأصلي . أو ما يسميه الاسم غير المبهم . في الجملة وتتصرف تصرفه؛ حيث إن كلمات الإشارة والضمائر قد وقعت في التراكيب التي ذكرها في موقع المبتدأ الذي ينبني عليه ما بعده كما يقول، وهذا الموقع خاص بالأسماء؛ أي أنها قامت في الجملة مقام الاسم الأصلي وحلت محله في تأدية الوظيفة النحوية نفسها، ويمكن ملاحظة عملية الاستبدال التي أجراها هنا في التراكيب الآتية:

. أخوك عبد الله معروفاً.

. هذا عبد الله معروفاً.

. هو زيدُ معروفاً.

فالتراكيب الثلاثة تتكون من (مبتدأ + خبر + حال) والعناصر النحوية التي تتألف منها هذه التراكيب متطابقة في موقعي الخبر والحال، وقد تم الاستبدال في موقع المبتدأ حيث وضع كلمة الإشارة (هذا)، والضمير (هو) موضع الاسم الأصلي (أخوك)، وقد كشف هذا الاستبدال عن تعادل هذه الكلمات نحوياً، وهو ما يعني أن (هذا) و (هو) ينتسبان إلى فئة الاسم، من جهة أنهما يقعان موقعه، ويؤديان وظيفته في الجملة.

- ومن أمثلة ذلك أيضاً قوله: " وتقول: مررت برجل معه امرأة ضاربها هو، فكأنك قلت: معه امرأة ضاربها زيدُ. ومثل قولك: ضاربها هو، قوله: مررت برجل معه امرأة ضاربها أبوه " .[١]

١ – الكتاب، ج٢/٧٧،٧٨،٨١.

فالتراكيب:

. مررت برجل معه امرأة ضاربها هو.

. مررت برجل معه امرأة ضاربها زيدُ.

. مررت برجل معه امرأة ضاربها أبوه.

لجأ سيبويه فيها إلى الإحلال فوضع (زيد)، و (أبوه) موضع (هو)، والتراكيب النحوي واحد، و (ضاربها) صفة لـ (امرأة)، و (هو) أو (زيد) أو (أبوه) فاعل لاسم الفاعل [٢] (ضاربها)، وهو ما يشير إلى أن العناصر الثلاثة تندرج تحت فئة نحوية واحدة، وهي فئة الاسم بطبيعة الحال؛ لأنها تقع هنا موقع الفاعل، وهو موقع خاص بالأسماء، ويوجهنا في ذلك قول محكيّ عن سيبويه هو أن " الاسم ما صلح أن يكون فاعلاً " .[٣]

٢- اسم الفاعل:

أدرج سيبويه اسم الفاعل ضمن فئة الاسم؛ لأنه وجد أنه يقع موقع الاسم الأصلي ويجري مجراه في الكلام، ومن الأمثلة التي توضح ذلك قوله: " ولو قال: آ لدارُ أنت نازلُ فيها، فجعل نازلاً اسما رفع، كأنه قال: آ لدارُ أنت رجلُ فيها. ولو قال أزيدُ أنت ضاربه فجعله بمنزلة قولك: أزيد أنت أخوه جاز " .[٤]

ويفسر السيرافي ذلك بقوله: " يعني: أن اسم الفاعل قد لا يجوز ألا يذهب مذهب الفعل؛ لأنه اسم، ويجري مجرى الأسماء التي لم تؤخذ من

=

١ - الكتاب، ج٢/٥٣.

٢ - انظر: شرح جمل سيبويه، ج٢/٣٣٦

٣ - الصاحبي في فقه اللغة، ص٨٢.

٤ - الكتاب، ج١/١٠٩.

الأفعال. فإذا فعلت ذلك لم تنصب الاسم الأول؛ لأنه ليس بعده فعل، ولا شيء جُعِل في معني الفعل، ووقع على ضميره " .[١]

ويفهم من ذلك أن اسم الفعل (نازل)، وكذلك (ضارب) ينتسبان إلى فئة الاسم؛ لأنهما يقعان موقع الاسم الأصلي – (رجل) أو (أخوه) – ، ويجريان مجراه في الجملة ويمكن توضيح عملية الاستبدال التي قام بها سيبويه هنا على النحو الآتي:

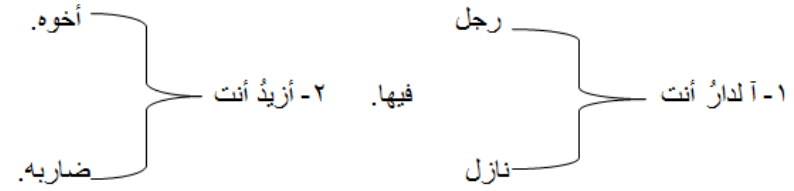

ففي المثال الأول حلّ اسم الفاعل (نازل) محل الاسم الأصلي (رجل)، وفي المثال الثاني حل اسم الفاعل (ضاربه) محل الاسم الأصلي (أخوه)، والعناصر النحوية التي تتكون منها التراكيب واحدة، وقد ظلت علاقة اسم الفاعل (نازل . ضارب) مع بقية العناصر الكلامية التي يتألف منها التركيب . هي نفسها العلاقة القائمة بين الاسم الأصلي (رجل . أخوه) وهذه العناصر.

٣. صيغة (أفعل) التفضيل:

تعامل سيبويه مع صيغة (أفعل) التفضيل تعامله مع فئة الاسم، فأجراها مجرى الاسم، من قِبَل أنها تقع موقعه في السياق الكلامي، وقد كان الاستبدال هو الأساس الذي اعتمد عليه للاستدلال على اسمية (أفعل) التفضيل ومن الأمثلة التي توضح ذلك قوله: " ومما لا يكون في الاستفهام

١ – شرح كتاب سيبويه، ج٣/٢٠٦.

إلا رفعاً قولك: أعبد الله أنت أكرمُ عليه أم زيدُ، أعبدُ الله أنت أصدقُ أم بشرٌ، كأنك قلت: أعبد الله انت أخوه أم بشر " .[1]

فسيبويه يرى أن هناك تعادلاً نحوياً بين الجملتين الآتيتين:

. أعبد الله أنت أخوه أم بشرٌ.

. أعبد الله أنت أصدق أم بشرٌ.

حيث وضع صيغة أفعل التفضيل (أصدق) موضع الاسم الأصلي (أخوه) مع المحافظة على بقية العناصر اللغوية المكونة للتركيب . فأدت نفس الوظيفة النحوية التي كان يؤديها الاسم، فكلتا الكلمتين وقعت خبراً للمبتدأ (أنت)، وهو ما يشير إلى أن (أصدق) تتعادل نحوياً مع (أخوه)؛ أي أنها تنتسب إلى فئة الاسم.

٤- المصدر :

نصّ سيبويه على اسمية المصدر، وقد استدل على صحة ذلك بالاستبدال، ومن الأمثلة التي توضح ذلك قوله: " وتقول: أزيدُ أنت له أشدّ ضربا أم عمرو ... فالمصدر هنا كغيره من الأسماء، كقولك: أزيدُ أنت له أطلق وجها أم فلان ".[2]

فالمصدر (ضرباً) في قوله : أزيدُ أنت له أشد ضرباً أم عمرو . منصوب على أنه تمييز، والعامل فيه صيغة أفعل (أشد) [3]، كما أن (وجهاً) في قوله : أزيد أنت له أطلق وجهاً أم فلان . اسم منصوب على أنه تمييز، والعامل فيه كذلك صيغة أفعل (أطلق)، وهو ما يشير إلى أن المصدر يقع موقع الاسم الأصلي، وينتصب كانتصاب غيره من الأسماء؛ أي أنه يندرج تحت فئة الاسم.

---

١ - الكتاب، ج١/١٣٢.

٢ - الكتاب، ج١/١٣٢

٣ - انظر: شرح جمل سيبويه، ج١/٨٨.

٥- الموصول وصلته :

" يرى سيبويه أن اسم الموصول (الذي) وصلته، يكونان ركناً اسمياً، فهو يشير إلى ذلك في عدة مواضع من الكتاب " [١]، وقد استدل على صحة ما ذهب إليه بالاستبدال، ومن النماذج التي توضح ذلك قوله:

- "ومما لا يكون إلا رفعاً قولك: أ أخواك اللذان رأيتُ؛ لأن رأيتُ صلةُ للّذَيْنِ وبه يتمُّ اسماً، فكأنت قلت : أ أخوك صاحبَانا " .[٢]

فالملاحظ هنا أن سيبويه أجرى عملية الاستبدال بوضع الموصول وصلته (اللذان رأيت) موضع اسم أصلي هو (صاحبانا) مع المحافظة على باقي أجزاء الجملة، فحصل على جملة صحيحة نحوياً احتل فيها الموصول وصلته موقع الخبر وهو نفسه الموقع الذي يحتله الاسم في ذات السياق، فاستدل بذلك على أن (الموصول وصلته) يعادل نحوياً (الاسم)، وهو ما يعني أن الوحدة الكلامية التي تتكون من (الموصول وصلته) تنتسب إلى فئة الاسم، من قِبَل أنها تقع موقع الاسم الواحد وتجري مجراه في الكلام.

- ويقول سيبويه: " والذي يأتيني بمنزلة عبد الله ... وإن شاء قال: الذي يأتيني له درهمان، كما تقول: عبد الله له درهمان " .[٣]

فسيبويه يرى أن هناك تعادلاً نحوياً بين الجملتين الآتيتين:

. عبد الله له درهمان.

. الذي يأتيني له درهمان.

فالوحدة الكلامية المكونة من الموصول وصلته (الذي يأتيني) قامت مقام الاسم الأصلي (عبد الله)، وأدت وظيفته النحوية من حيث كونه مبتدأ،

---

١ – قضايا ألسنية تطبيقية – دراسة لغوية اجتماعية نفسية مع مقارنة تراثية، د. ميشال زكريا، ص ١٢٦.

٢ – الكتاب، ج١/١٢٨.

٣ – الكتاب، ج٣/١٠٢.

وهو ما يعني هذه الوحدة الكلامية، وهذا الاسم ينتميان إلى فئة نحوية واحدة، ألا وهي فئة الاسم بطبيعة الحال، من قِبَل أن كليهما يُعَدّ معالاً توزيعياً للآخر من الناحية التركيبية النحوية ؛ أن يجوز أن يحل أحدهما محل الآخر في سياق لغوي صحيح.

- ويقول سيبويه : " كما أن الذي وصلته بمنزلة اسم واحد؛ فإذا قلت: هو الذي فعل، فكأنك قلت: هو الفاعل ".[1]

فسيبويه يلاحظ هنا أن الموصول وصلته (الذي فعل) يعادل الاسم (الفاعل) من الناحية النحوية، أي أنه يمكن استبدال كل وحدة كلامية منهما بالأخرى في إطار سياق لغوي واحد، دون أن يؤدي هذا الاستبدال إلى خلل نحوي في الجملة، وهو ما يعني أن هاتين الوحدتين الكلاميتين تنتميان إلى فئة واحدة، وهي فئة الاسم.

٦-أنْ المصدرية وصلتها:

أشار سيبويه في مواضع كثيرة إلى أن الوحدة الكلامية التي تتكون من (أنْ المصدرية والفعل الذي يليها) تجري في الجملة مجري الاسم الواحد وتتصرف تصرفه، وقد استدل على ذلك بالاستبدال، ومن الأمثلة التي توضح ذلك:

- قوله : " وتقول: أَ ذَكَرٌ أن تلد ناقتك أحب إليك أم أنثي، كأنه قال: أَ ذَكَرٌ نتاجها أحبُّ إليك أم أنثى. فأن تلد اسم، وتلد به يتم الاسم، كما يتم (الذي) بالفعل" .[2]

فالوحدة الكلامية المكونة من (أنْ والفعل)، وهي (أن تلد) . في المثال المذكور . اسمٌ؛ لأنها تعادل المصدر المشتق من معني (تلد)، وهو (نتاجها) في سياق الجملة، من حيث الوظيفة النحوية لكليهما، والدليل علي ذلك

١ – الكتاب، ج٣/٦.

٢ – الكتاب، ج١/١٣٠.

الإحلال، فلو أحللنا (أن تلد) محل (نتاجها) لأدت وظيفتها النحوية من حيث كونها قد وقعت مبتدأ ثانياً، يقول السيرافي موجّها الكلام هنا: " كأنه قال: (أ ذكر ولادة ناقتك إياه أحب إليك أم أنثي)، فـ (ذكر) : ابتداء، و (أن تلد) : ابتداء ثان، و (أحب إليك) خبر الابتداء الثاني، والجملة في موضع خبر الابتداء الأول " .[١]

٦ وينص سيبويه صراحة على أن الوحدة الكلامية (أنْ والفعل) اسمٌ في موضع آخر من الكتاب، من قِبَل أن يستبدل بها اسما مفردٌ، حيث يقول: " أنْ وتَفْعَلَ بمنزلة اسم واحد، كما أن الذي وصلته بمنزلة اسم واحد، فإذا قلت: هو الذي فعل، فكأنك قلت: هو الفاعلُ، وإذا قلت: أخشى أن تفعل، فكأنك قلت: أخشى فعلك، أفلا ترى أنَّ تفعل بمنزلة الفِعْل " .[٢]

فسيبويه هنا يرى أن التركيب الكلاميّ المكّون من (أنْ) و (الفعل الذي يليها) هو بمنزلة اسم واحد، وقد شبّه ذلك بالاسم الموصول مع صلته، وتعامل معه هذا التركيب تعامله مع فئة الاسم، وذلك بموجب أنه يقع في الكلام موقع الاسم، ويتخذ محلّه من الإعراب، ففي قولك: أخشى أن تفعل، أخذ التركيب الكلاميّ (أن تفعل) موقع المفعول به في الجملة، وهو موقع من المواقع الخاصة بالأسماء، وهو ما يعني أن (أن تفعل) تعادل من الناحية النحوية التركيبية اسما مفرداً هو (الفِعْل)، أي المصدر.

- ويقول سيبويه : " هذا باب من أبواب أن تكون والفعل بمنزلة مصدر، تقول: أن تأتيني خيرُ لك، كأنك قلت: الإتيانُ خيرُ لك. ومثل ذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ [٣]، يعني الصوم خيرُ لكم " .[٤]

---

١ – شرح كتاب سيبويه، ج٣/٢٦٨.

٢ – الكتاب، ج٣/٦.

٣ – سورة البقرة: آيه١٨٤.

٤ – الكتاب، ج٣/١٥٣.

فهو يعرض في هذا الباب لـ (أنْ) المصدرية، وهي التي تكون والفعل الذي بعدها بمنزلة مصدر، وقد تعامل مع الوحدة الكلامية (أن والفعل) تعامله مع فئة الاسم؛ حيث وقعت في المثالين المذكورين هنا موقع الاسم؛ فقولك: أن تأتيني خيرُ لك، يعادل نحوياً قولك: الإتيان خيرُ لك، وقوله تعالي: وأن تصوموا خيرُ لكم، يعادل نحوياً: الصومُ خيرُ لكم، ومن هذا التعادل النحوي يتبيّن لنا أن (أن تأتيني) في المثال المذكور، و (أن تصوموا) في الآية الكريمة في موقع المبتدأ، وهو واحد من المواقع الخاصة بفئة الاسم، وهو ما يشير إلى أن (أن المصدرية و صلتها) يكونان معاً وحدة كلامية اسمية.

٧- أنَّ المصدرية وصلتها:

أدرج سيبويه الوحدة الكلامية التي تتكون من (أنَّ ومعموليها) ضمن فئة الاسم؛ بموجب أنها تقع موقع الاسم الواحد، وتتصرف تصرفه في الكلام، وقد عقد لذلك باباً يقول فيه: " هذا باب ما تكون فيه أنَّ وأنْ مع صلتها بمنزلة غيرهما من الأسماء، وذلك قولهم: ما أتاني إلا قولُهم كذا وكذا. ومثل ذلك قولهم: ما منعني إلا أنْ يغضب عليَّ فلانُ " .[١]

يلاحظ سيبويه هنا، وجود تعادل وتماثل نحوي في بني الجملتين الآتيتين:

. ما أتاني إلا أنَّهم قالوا كذا وكذا.

. ما أتاني إلا قولُهم كذا وكذا.

ويعني ذلك أن الوحدة الكلامية المركبة من أنَّ ومعموليها (أنهم قالوا) تعادل الوحدة الكلامية الاسمية (قولهم)، وهذا يشير إلى أنها تنتسبان إلى فئة نحوية واحدة هي فئة الاسم، وأنه يمكن أن تحلّ أي وحدة منهما محل الوحدة الأخرى في إطار سياق لغوي واحد، مع المحافظة على علاقتها النحوية مع بقية العناصر الكلامية في الجملة.

١ – الكتاب، ج٣٢٩/٢.

ويلاحظ هنا أن الوحدة الكلامية (أنهم قالوا) – والمعادل الاسمي لها (قولهم) . قد وقعت موقع الفاعل، وهو واحد من المواقع التي لا يحتلها إلا العناصر اللغوية التي تندرج تحت فئة الاسم.

- ونصّ سيبويه في موضع آخر من الكتاب على أنّ (أنَّ ومعموليها) بمنزلة اسم واحد، وضرب أمثلة لذلك، حيث يقول: " أمَّا أنَّ فهي اسم وما عملت فيه صلةُ لها ، ألا ترى أنك تقول: قد عرفت أنك منطلقُ، فأنك في موضع اسم منصوب، كأنك قلت: قد عرفت ذاك. وتقول: بلغني أنك منطلق، فأنك في موضع اسم مرفوع، كأنك قلت: بلغني ذاك، فأنَّ ... وما عمل فيه بمنزلة اسم واحد ... تقول: ظننت أنه منطلق، فظننتُ عاملة، كأنك قلت: ظننت ذاك، وكذلك وددتُ أنه ذاهبُ، لأن هذا في موضع ذاك إذا قلت: وددت ذاك، وتقول لولا أنه منطلق لفعلتُ، فأن مبنيّة علي لولا كما تبني عليها الأسماء " .[١]

ولا ريب أن مراد سيبويه من وصف (أنَّ) هنا بأنها اسم، مفهوم على أنها تنسبك مع ما بعدها بمصدر هو اسم .[٢]

وقد ذكر سيبويه في النص السابق مجموعة من التراكيب اللغوية، يحتوي كل تركيب منها على الوحدة الكلامية المكونة من (أنَّ ومعمولَيْها)، وقام باستبدال هذه الوحدة بمعادل اسمي لها، وحصل بذلك على تراكيب متماثلة نحوياً، وذلك على النحو الآتي:

١- قد عرفت أنك منطلقُ. = قد عرفت ذاك (انطلاقك).

٢- بلغني أنك منطلقُ. = بلغني ذاك (انطلاقك).

٣- ظننت أنه منطلقُ. = ظننت ذاك (انطلاقه).

---

١ – الكتاب، ج٣/١٢٠،١١٩

٢ – انظر: في التطور اللغوي، ص ١٨٨، د. عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، ١٩٨٩ م.

٤- وددتُ أنه ذاهب. = وددت ذاك (ذهابه).

٥- لولا أنه منطلقُ لفعلت. = لولا ذاك (انطلاقه) لفعلت.

وهذا التماثل النحوي بين التراكيب يعني أن الوحدة الكلامية التي تتكون من (أنَّ + معمولَيْها) تعادل الاسم (اسم الإشارة أو المصدر)، وأن ثمة رابطاً يجمعهما ضمن فئة نحوية واحدة، وهذا الرابط هو الذي يسمح بأن تحلّ هذه الوحدة محل الاسم ويحل الاسم محلها، وإذا اضفنا إلى ذلك أن المواقع التي احتلتها هذه الوحدة الكلامية إنما هي مواقع خاصة بالأسماء؛ حيث وقعت في المثال الأول والثالث والرابع في موقع المفعول به، وفي المثال الثاني في موقع الفاعل، وفي الخامس في موقع المبتدأ، وهو ما يؤكد أنّ (أنّ مع معموليها) يشكّلان وحدة كلامية تنتمي إلى فئة الاسم.

٨- (لا) النافية للجنس واسمها:

تعامل سيبويه في مواضع كثيرة مع الوحدة الكلامية التي تتكون من (لا النافية للجنس + اسمها) تعامله مع فئة الاسم؛ حيث أجراها مجرى الاسم، وأوقعها مواقعه، ولجأ إلى استبدال الاسم بها ليدل على صحة ما ذهب إليه، وهناك نماذج تبيّن ذلك، منها:

- قوله : " واعلم أن (لا) وما عملت فيه في موضع ابتداء، كما أنك إذا قلت: هل من رجلٍ، فالكلام بمنزلة اسم مرفوع مبتدأ، وكذلك ما من رجلٍ، وما من شيءٍ، والذي يُبني . الخبر- في زمان أو في مكان، ولكنك تضمره، وإن شئت أظهرته، وكذلك لا رجلَ ولا شيءَ، إنما تريد: لا رجلَ في مكانٍ، ولا شيءَ في زمانٍ. والدليل على أن (لا رجلَ) في موضع اسم مبتدأ، وما من رجلٍ في موضع اسم مبتدأ في لغة بني تميم قول العرب من أهل الحجاز: لا رجلَ أفضلُ منك. وأخبرنا يونس

أن من العرب مَنْ يقول: ما من رجل أفضلُ منك، وهل من رجلٍ خيرٌ منك، كأنه قال: ما رجلٌ أفضل منك، وهل رجلٌ خيرٌ منك ".[١]

يفهم من كلام سيبويه هنا أن (لا النافية للجنس واسمها) يكونان وحدة لغوية تقع موقع الاسم؛ فقد وقعت (لا رجل) في موضع اسم مبتدأ، أي أنه ينظر إلى الموقع الذي احتلته هذه الوحدة في الجملة، وقد شبه سيبويه ذلك بـ (من رجلٍ) في قولك: هل من رجلٍ، وما من رجلٍ، حيث إن كلمة (رجل) قد وقعت مبتدأ مسبق بمن الزائدة، وكذلك (من شيء) في قولك: ما من شيء، إذ إن (شيء) مبتدأ مسبوق بمن الزائدة. فـ (لا واسمها) بمنزلة (رجل) و(شيء) [٢]، " وإنما كانت (لا) مع (رجل) في موضع رفع بالابتداء؛ لأن (لا) قد صارت بالتركيب مع (رجل) كالشيء الواحد؛ وقد علمت أن الاسم المُصَدّرَ به المخبر عنه أصله أن يرتفع بالابتداء ".[٣]

- ويلجأ سيبويه إلى الإحلال النحوي؛ ليبرهن علي أن (لا واسمها) يكونان معا وحدة لغوية تجري في الكلام مجري الاسم الواحد؛ أي هما بمثابة عنصر لغوي واحد ينتسب إلى فئة الاسم من قبل أنها تحل محل الاسم الأصلي في التركيب، حيث يقول . علي لسان الخليل – : " وقال الخليل رحمة الله: يدلك على أن (لا رجل) في موضع اسم مبتدأ مرفوع، قولك: لا رجلَ أفضلُ منك، كأنك قلت: زيد أفضلُ منك "[٤]، "فقد حل (زيد) محل العنصرين (لا رجل) والتركيب صحيح نحوياً " [٥]، وهذا يعني أن هناك تعادلاً نحوياً بين (لا رجل) والاسم الأصلي (زيد)، وهذا

١ – الكتاب، ج٢/٢٧٦،٢٧٥.

٢ – انظر: شرح جمل سيبويه ج٢/٤٦٥.

٣ – شرح شذور الذهب، ص١٢١.

٤ – الكتاب، ج٢/٢٩٣.

٥ – شرح جمل سيبويه، ج٢/٤٧٤.

التعادل النحوي يشير إلى أنهما وحدتان قابلتان لأن تحلّ كل منهما محل الأخرى ضمن إطار مادة لغوية واحدة، مع المحافظة على الصحة النحوية للتركيب، وهو ما يعني أن (لا مع اسمها) يشكلان معاً وحدة لغوية واحدة تندرج تحت فئة الاسم.

٩- (ما) التعجبية:

عدّ سيبويه (ما) التعجبية ضمن فئة الاسم؛ لأنها تقع موقع الاسم الأصلي وتجري مجراه في الكلام، يقول في باب التعجب أو ما أطلق عليه (باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجري الفعل ولم يتمكن تمكنه): " وذلك قولك: ما أحسن عبد الله، زعم الخليل أنه بمنزلة قولك: شيءُ أحسنَ عبد الله، ودخله معني التعجب ... ونظير جعلهم (ما) وحدها اسماً قول العرب: إنيّ ممَّا أصنع، أي من الأمر أن أصنعَ، فجعل (ما) وحدها اسماً، ومثل ذلك: غسلته غسلاً نعمّا، أي نعم الغسل ".[١]

ويبين السيرافي رؤية سيبويه (ما) التعجبية، وموقعها الإعرابي عنده، فيقول . وهو بصدد تفسير كلام سيبويه هنا – : " فإذا قالوا: ما أحسن زيداً، (فما) عند سيبويه اسم مبتدأ غير موصولة، و (أحسن) خبر (ما)، وفي (أحسن) ضمير من (ما) هو فاعل (أحسن)؛ لأن (أحسن) فعل، و (زيداً) مفعول (أحسن)، وهو بمنزلة قولك في الإعراب: (زيدٌ أَكْرَمَ عبدَ الله). وقد مثل الخليل (ما) بـ (شيء)، كأنك قلت: شيء أحسن عبد الله، ومعني أحسن أي حَسَّنَه، وأصاره إلى الحسن ... وقد جاءت (ما) غير موصولة في الخبر، فقولك: غسلت غسلا نعمّا، يريد: نعم الغسل، فجعل (ما) بمنزلة (الغسل) ولم يصلها؛ لأن (نعمة) إنما يليها المبهم، فجعل (ما) بعدها غير موصولة، ومن ذلك قول العرب: إنيّ مما أن أصنعَ؛ أي من الأمر أن أصنع، فجعل (ما) وحدها في موضع (الأمر) ولم يصلها بشيء، وتقدير

١ – الكتاب، ج١/٧٢،٧٣.

الكلام: إني من الأمر صنعي كذا ... كذا؛ فالياء اسم (إن)، و (صنعي) مبتدأ، و(من الأمر) خبر صنعي، والجملة في موضع خبر (إن) .[١]

ويمكن أن يتبيّن التماثل النحوي بين (ما) التعجبية و (الاسم) من خلال ما سبق على النحو الآتي:

. ما أحسنَ عبدَ الله.

. شيءُ أحسنَ عبدَ الله . (تمثيل الخليل).

. زيدُ أكرمَ عبدَ الله . (تمثيل السيرافي).

فـ (ما) التعجبية تعادل نحوياً الاسم (شيء) في تمثيل الخليل، وتعادل (زيد) في تمثيل (السيرافي)، وهي وحدها اسم كما نصّ على ذلك سيبويه، وليست موصولة، بدليل أنها وقعت في أسلوب التعجب موقع المبتدأ، وهو موقع لا تحتله إلا العناصر اللغوية التي تنتمي إلى فئة الاسم.

١٠. أيُّ (بفتح الهمزة وتشديد الياء):

قام سيبويه باستبدال كلمة (أيّ) بالأسماء في سياقات لغوية محددة؛ وذلك لبيان نوعها، وتحديد الوظيفة النحوية التي تؤديها هذه الكلمة في التراكيب اللغوية الصحيحة، وقد استطاع سيبويه من خلال هذا النهج أن يقيم تعادلاً نحوياً بين (أيّ) و (الاسم)، وهو ما يعني انها تنتسب إلى فئة الاسم، وأنها قابلة للاستبدال بالأسماء؛ أي يمكن أن يحل الاسم محلها، وتحل هي كذلك محل الاسم في سياقات معينة، وعندئذ تأخذ إعرابه ووظيفته النحوية، والأمثلة التي توضح ذلك:

- قوله : " وتقول: سيرَ عليه أيُّما سيرٍ سيراً شديداً، كأنك قلت: سير عليه بعيرُك سيراً شديداً ".[٢]

١ – شرح السيرافي، ج٣/٧٣،٧٢،٦٨.

٢ – الكتاب، ج١/٢٢٩.

يقول د. ياقوت مبيناً نهج سيبويه في توجيه كلمة (أَيّ): " (أيّ) نائب الفاعل و (ما) زائدة، ولتوضيح ذلك أتى سيبويه بالجملة: سير عليه بعيرُك سيراً شديداً، ووضع (بعير) موضع (أي)، ولها الإعراب نفسه ".[1]

- ويقول: " وتقول: أيُّها تشاء لك، فتشاء صلة لأيها حتى كمل اسماً، ثم بنيت (لك) على أيها، كأنك قلت: الذي تشاء لك ".[2]

فـ (أيّ) هنا اسم موصول يقع مبتدأ، و (تشاء) صلة له، و (لك) خبر (أيّ)، وقد وجّه سيبويه (أي) عن طريق إحلال الاسم الموصول (الذي) محلها، حيث وجد أن التركيبين الآتيين متعادلان نحوياً:

. أيُّها تشاءُ لك.

. الذي تشاء لك.

فـ (أي) تعادل الاسم الموصول (الذي)، وتجري مجراه من حيث الوظيفة النحوية، وهو ما يشير إلى أن كلمة (أَيّ) تنتسب إلى فئة الاسم.

نخلص مما سبق إلى القول إن سيبويه قد استطاع وفق خطة في الاستبدال أن يصنف كثيراً من العناصر والوحدات الكلامية التي تتكون من أكثر من عنصر تحت فئة نحوية واحدة هي فئة الاسم؛ وذلك من قِبَل أنها تقع في الكلام موقع الاسم، وتتخذ إعرابه وتؤدي وظيفته النحوية.

ثالثا: الاستبدال بين الأفعال:

لجأ سيبويه إلى الاستبدال داخل إطار فئة الفعل؛ لتفسير بعض المسائل، ولحل الكثير من المشكلات الجزئية التي تعرض للتراكيب اللغوية والتي تتعلق بالأفعال، وقبل تفصيل القول في هذا الشأن " نود أن نشير إلى أن سيبويه حدد الإطار التوزيعي للأفعال بلزوم وقوعها بعد حرف من الحروف الآتية: إنْ، لو، قد، سوف، لما، هل، هلّا، لولا، لوما، ألَّا، وحروف

---

١ – شرح جمل سيبويه، ج١/١٤٨،١٤٩.

٢ – الكتاب، ج٢/٣٩٨.

الاستفهام في أصل الاستخدام فإن استخدام اسم بعدها كان علي إضمار فعل " [١]، يقول سيبويه: " ولو بمنزلة إنْ، لا يكون بعدها إلّا الأفعال؛ فإذا سقط بعدها اسم ففيه فعل مضمر في هذا الموضع تبني عليه الأسماء ... ومن ذلك قول العرب: ادفع الشر ولو إصبعاً، كأنه قال: ولو دفعته إصبعاً، ولو كان إصبعاً " [٢]، ويقول في موضع آخر: " وذلك أن من الحروف حروفاً لا يذكر بعدها إلا الفعل ولا يكون الذي يليها غيره، مظهراً أو مضمراً. فمما لا يليه الفعل إلا مظهراً: قَدْ، وسَوْفَ، ولمَّا، ونحوهن، فإن اضطرّ شاعر فقد الاسم وقد أوقع الفعل على شيء من سببه لم يكن حد الإعراب إلا النصب، وذلك نحو: لم زيداً أَضْرِبْهُ، إذا اضطر شاعر فقدَّم لم يكن إلا النصب في زيد ليس غيرُ، ولو كان في شعر؛ لأنه يضمر الفعل إذا كان ليس مما يليه الاسم ... وأما ما يجوز فيه الفعل مضمراً ومظهراً، مقدّما ومؤخراً، ولا يستقيم أن يُبْتَدأ بعده الأسماء، فَهَلَّا ولَوْلا ولَوْمَا وألَّا ... وحروف الاستفهام كذلك لا يليها إلى الفعل، إلا أنهم قد توسعوا فيها فابتدءوا بعدها الأسماء والأصل غير ذلك. وهل زيدُ ذهب، قبح وبم يجز إلا في الشعر؛ لأنه لما اجتمع الاسم والفعل حملوه على الأصل " .[٣]

ودرس سيبويه في باب مستقل بعض الحروف التي لا يأتي بعدها إلا الفعل ولا تغيره عن حاله التي كان عليها، وذكر من هذه الحروف: قد، وسوف، والسين، وربما، وقلما، وأشباهها، وهلا، ولولا، وألّا، وحروف الاستفهام، حيث يقول: " هذا باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل، ولا تغيره عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون قبله شيء منها. فمن تلك الحروف: قَدْ، لا يفصل بينها وبين الفعل غيره ... ومن تلك الحروف أيضاً:

١ – النهج الاستبدالي في كتاب سيبويه، ص ١٣٠،١٣١.

٢ – الكتاب، ج١/٢٧٠،٢٦٩.

٣ – الكتاب، ج١/٩٨،٩٩.

(سَوْف) يفعل؛ لأنها بمنزلة السين التي في قولك: سيفعل. وإنما تدخل هذه السين علي الأفعال ... ومن تلك الحروف: رُبَّما وقلّما وأشبههما جعلوا ربّ مع ما بمنزلة كلمة واحدة، وهيّئوها ليذكر بعدها الفعل ... ومثل ذلك: هَلّا ولولا وألّا ... أخلصوهن للفعل حيث دخل فيهن معني التحضيض ... واعلم أنه إذا اجتمع بعد حروف الاستفهام نحو: هل وكيف ومَنْ اسم وفعل، كان الفعل بأن يلي حرف الاستفهام أولي؛ لأنها عندهم في الأصل من الحروف التي يذكر بعدها الفعل " .[1]

وتشير النصوص السابقة في مجملها إلى أن هناك من الأدوات ما يختص بالدخول على الأفعال دون الأسماء، ومن هذه الأدوات: إنْ، لَوْ، قد، سَوْف، السين، لّما، هلّا، لولا، لَوْمَا، ألّا، وربّما، وقلما وأشباههما، وحروف الاستفهام في أصل الاستخدام نحو: هل، وكيف، ومَنْ، وأنه ينبغي للمتكلم مراعاة هذا الاختصاص عند إنشاء التركيب اللغوي، بحيث توضع العناصر اللغوية – الفعلية هنا . الموضع الصحيح الذي حدده لها النظام اللغوي؛ لكي تكون العلاقات القائمة بين أجزاء التركيب صحيحة نحوياً.

ويمكننا القول – في هذا الصدد – إن هناك إطاراً توزيعياً للأفعال، وأنه يمكن ضمن هذا الإطار أن نستبدل فعلاً بآخر، وأن نحدد العناصر اللغوية التي تندرج تحت فئة الفعل.

وفيما يلي نفصّل القول في استخدام سيبويه لنهج الاستبدال داخل إطار الأفعال، ونبرز بعض المسائل والقضايا النحوية واللغوية التي استطاع أن يفسرها من خلال استخدامه لهذا النهج، ويتوزع الكلام هنا على النقاط الأربع الآتية:

١– استبدال الفعل الماضي بالمضارع في باب الجزاء (الشرط).

٢– استبدال الفعل المضارع بالماضي إذا كان في معناه.

---

١ – الكتاب، ج٣/١١٤،١١٥.

٣- استبدال كان وأخواتها بالفعل الماضي.

٤- استبدال الحالة الإعرابية للفعل بأخرى وارتباط ذلك بالدلالة.

١ - استبدال الماضي بالمضارع في باب الجزاء:

ذهب سيبويه إلى أن الفعل الماضي يضارع المضارع في أسلوب الشرط أو ما يطلق عليه (باب الشرط)، وقد استدل على ذلك بالاستبدال؛ فأوقع الماضي موقع المضارع بعد (إن) الشرطية، فأدي الفعل الماضي نفس الدلالة التي كان يؤديها المضارع قبل عملية الاستبدال، ومن نمازج ذلك:

- قوله: " وتقول: إنْ فعل فعلتُ، فيكون في معني: إن يفعلْ أفعلْ، فهي فعل كما أن المضارع فعل، وقد وقعت موقعها . يعني الأفعال المضارعة . في إنْ " [١]. (يعني أسلوب الشرط)

فالجملتان:

. إن فعل فعلت.

. إن يفعل أفعل.

يشير بهما إلى الإحلال بين الماضي والمضارع، وقد بيّن ذلك من خلال أسلوب الشرط [٢]، ويستدل بهذا الإحلال على مضارعة الفعل الماضي للمضارع في أبواب الجزاء . الشرط -، وجحة سيبويه في ذلك الإحلال هي التماثل الدلالي بين الفعلين الماضي والمضارع.

- ويقول سيبويه: " وسألته - يعني أستاذه الخليل - عن قوله عز وجل: ﴿ وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَّظَلُّوا مِن بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ ﴾ [٣]، فقال: هي في معني لَيَفْعَلَنَّ، كأنه قال: لَيَظَلُّنَّ، كما تقول والله لا فعلتُ ذاك أبداً،

١ - الكتاب، ج١/١٦.

٢ - انظر: شرح جمل سيبويه، ج١/١٣.

٣ - الروم، آية:٥١.

تريد معنى: لا أفعلُ ... وقال: لئن فعلتَ ما فَعَلَ، يريد معني: ما هو فاعلٌ وما يَفْعَلُ، كما كان لَظَلّوا مثل لَيَظَلُّنَّ ".[1]

فالآية الكريمة التي ذكرها هنا شاهد علي جواز إحلال الفعل الماضي محل المضارع في باب الجزاء مع تأدية نفس المعني؛ حيث ورد فيها الفعل الماضي (لظلوا) مساوياً في المعني المضارع (ليظلن)؛ بمعني أنه يجوز التبادل بينهما في هذا السياق، وقد ساق سيبويه الآية؛ ليوجّه بها بعض الأمثلة التي استخدم فيها الماضي في معني المضارع، ومنها قولهم: والله لا فعلت ذلك أبداً، فـ (لا فعلت) في معني (لا أفعل)، وكذلك قولهم: لئن فعلتَ ما فَعَلَ، فـ (ما فعل) في معنى (ما يفعل).

- وينبه سيبويه في موضع آخر إلى أن الفعل الماضي لا يجوز أن يقع موقع المضارع إلا في الجزاء، حيث يقول: " ولا يجوز فَعَلْتُ في موضع أفْعَل إلا في مجازاة " .[2]

٢- استبدال الفعل المضارع بالماضي إذا كان في معناه:

أشار سيبويه إلى جواز استبدال الفعل المضارع بالماضي إذا كان في معناه أو لغرض بلاغي، وعن هذا النوع من الاستبدال يقول ابن الشجري: " ووجه استجازتهم هذا الإبدال مع تضاد الأفعال أن الأفعال جنس واحد، وإنما خُولِف بين صيغها؛ لتدل كل صيغة علي زمان غير الذي تدل عليه الأخرى، وإذا تضمن الكلام معني يزيح الإلباس جاز وضع بعضها في موضع بعض توسعاً " [3]، ومن نماذج هذا الاستبدال عند سيبويه :

---

١ – الكتاب، ج١٠٨/٣.

٢ – الكتاب، ج٥٥/٣.

٣ – أمالي ابن الشجري، ج٦٨/١، تحقيق ودراسة د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١٩٩٢،١م.

- قوله: " وقد تقع (نَفْعَلُ) في موضع (فَعَلْنَا) في بعض المواضع، ومثل ذلك قولُه لرجل من بني سلولٍ مُوَلَّدٍ:

ولقد أمُرُّ علي اللئيم يَسُبُّني فمضيتُ ثُمَتَ قلتُ لا يَعْنِينِي

واعلم أن (أسِيرُ) بمنزلة (سِرْتُ) إذا أردت بأسير معني سِرْتُ ".[١]

فالشاهد في البيت هنا " وضع (أمر) موضع (مررت)، ونظير ذلك وضع الفعل المستقبل بعد حتى في معني الماضي إذا قلت: سرت حتى أدخل بمعني: سرت فدخلت؛ لأنه لم يرد ماضيا منقطعاً، وإنما أراد أن هذا أمره ودأبه، فجعله كالفعل الدائم " .[٢]

وأشار السيرافي إلى الغرض البلاغي لإحلال المضارع محل الماضي في هذا الموضع فقال: " إنما يستعمل ذلك إذا كان الفاعل قد عرف منه ذلك الفعل خلقاً وطبعاً ولا ينكر منه في المضي والاستقبال، ولا يكون لفعل فعله مرة من الدهر، ومن ذلك قول بعض بني سلول :

ولقد أمرُّ على اللئيمِ يسُبُّني فمَضَيتُ ثُمَّتَ قلتُ لا يعنيني

يريد: ولقد مررت، ولم يرد أن ذلك كان منه مرة أنه لا يعود إليه، وإنما أراد أن ذلك سجيته أبداً" .[٣]

- ويقول سيبويه: " وتقول: ما عدوتُ أن آتيك، أي ما عدوتُ أن يكون هذا من رأيي فيما أستقبل ويجوز أن يُجعل أفْعَلَ في موضع فَعَلْتُ " .[٤]

ويفسر السيرافي كلام سيبويه هنا مبيناً عملية الإحلال بين الفعلين المضارع والماضي في الوجه الثاني من توجيه قوله: (ما عدوت أن آتيك)، حيث يقول: " وقوله: ما عدوت أن آتيك فيه وجهان :

---

١ – الكتاب، ج٣/٢٤.

٢ – الكتاب، ج٣/٢٤. هامش (٢).

٣ – شرح كتاب سيبويه، ج١٠/١٧.

٤ – الكتاب، ج٣/٥٥.

أحدهما: أن تريد: ما عدوت فيما مضي أن آتيك فيما استقبل، ومعناه: رأيت فيما مضي أن آتيك فيما استقبل ...

والوجه الآخر: ما عدوت فيما مضي أن آتيك، وتجعل (آتيك) في موضع (آتيتك)؛ وهذا معني قوله: ويجوز أن يجعل (أفعل) في موضع (فعلتُ)؛ وإنما جاز ذلك؛ لأنك تقول: كنت أتيتك، وكنت آتيك، ومعناهما واحد، وجئتك إذ قام زيد، وإذ يقوم زيد ، ومعناهما واحد؛ وإنما يجوز ذلك إذا تقدّم قبله شيء قد مضي، أو شيء فيه دلالة على المعني، والفعل المستقبل مصاحب له، كما تقول: جاءني زيدٌ أمس يضحك، و (يضحك) وإن كان ماضياً وهو بمنزلة الحال لمصاحبته لجاءني، وكونه في وقته" .[1]

٣- استبدال كان وأخواتها بالفعل الماضي التام :

ذهب سيبويه إلى أن كان وأخواتها . وهي أفعال ناقصة . تضارع الفعل الماضي التام من الناحية التركيبية في بعض المواضع مع التنبيه إلى أن ذلك ليس جائزاً على الدوام، واستدل على صحة ما ذهب إليه باستبدال كان وأخواتها بالفعل الماضي، ومن الأمثلة التي توضح ذلك :

- قوله: " ومثل ذلك: كنتُ أخاك وزيداً كنتُ له أخاً، لأن (كنت أخاك) بمنزلة: ضربت أخاك، وتقول لستُ أخاك وزيداً أعنتك عليه؛ لأنها – أي ليس – فعل وتصرف في معناها كتصرف (كان). وقال الشاعر، وهو الربيع بن ضبع الفزارِيُّ:

أَصْبحتُ لا أَحمِلُ السِّلاَحَ ولاَ ... أَملكُ رَأْسَ البعيرِ إنْ نَفرَا

والذِّئبُ أَخشاهُ إنْ مررْتُ بِهِ ... وَحدِي وأَخشى الرِّياحَ والمطرَا.[2] "

---

١ – شرح كتاب سيبويه، ج١٠/٦٠،٦.

٢ – الكتاب، ج١/٩٠،٨٩.

" فنصب الذئب على تقدير: وأخشى الذئب أخشى، واختار ذلك لأن قبله (أصبحت) وهو فعل، و (أصبحت) من أخوات (كنت) و (لست) " .[١]

فسيبويه يسوق هذا الكلام في معرض حديثه عن " أن العرب إذا ذكرت جملة كلام ، اختارت مطابقة الألفاظ ما لم تفسد عليها المعاني، فإذا جئت بجملة صدرتها بفعل، ثم جئت بجملة أخري، فعطفتها على الجملة الأولي، وفيها فعل كان الاختيار أن تصدر الفعل في الجملة الثانية؛ لتكون مطابقة للجملة الأولي في اللفظ وتصدير الفعل، فإذا قلت: رأيت عبد الله وزيداً مررتُ به، قدرت فعلاً ينصب زيداً، كأنك قلت: رأيت عبد الله، ولقيت زيداً مررت به، قدرت فعلاً ينصب زيداً؛ لتكون الجملة الثانية مطابقة للجملة الأولي في تصدير الفعل وتقديمه " .[٢]

ويهدف سيبويه من إيراد هذا الكلام هنا إلي بيان أن كان وأخواتها تساوي الفعل التام نحو (ضرب) من حيث التصدير بالفعل؛ فـ (كنت أخاك) تضارع (ضربت أخاك)، " فلذلك اختير أن ينصب الاسم في الجملة الثانية بإضمار فعل . في قولك: (كنت أخاك وزيداً كنت له أخاً)، فنصب (زيداً) في الجملة الثانية . كأنك قلت: كنت أخاك، ولابست زيداً كنتُ له أخاً، و(لست أخاك) بهذه المنزلة، من قبل أن (ليس) هو فعل ... وما أشبه ذلك من الأفعال " .[٣]

- وكان وأخواتها تعادل من ناحية التقديم والتأخير الأفعال التامة، يقول سيبويه في باب (الأفعال الناقصة أو كان وأخواتها) أو ما أطلق عليه (باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد): " وإن شئت قلت: كان أخاك عبدُ الله، فقدّمت وأخَّرت

١ – شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، ج١٢٣/٣.

٢ – السابق، ج١١٩/٣.

٣ – السابق، ج٣/ ١٢٢.

كما فعلت ذلك (ضرب)؛ لأنه فعل مثلُهُ، وحال التقديم والتأخير فيه كحاله في ضرب، إلا أن اسم الفاعل . الاسم . والمفعول . الخبر . فيه (أي في كان) لشيء واحد ".[1]

ويعني بذلك أن تقديم المنصوب في هذه الأفعال الناقصة – وهو الخبر – كتقديم المفعول مع الفعل التام . كما في (ضرب)، فيجوز أن تقول: كان أخاك عبدُ الله، كما جاز: ضرب أخاك عبد الله، وأخاك كان عبدُ الله، كما تقول: أخاك ضرب عبدُ الله، ويجوز ذلك في سائر أفعال هذا الباب .[2]

- ويدلل سيبويه علي أن كان وأخواتها أفعال، وأنها تَتَصَرَّف تَصَرُّف الأفعال الحقيقية في عملها، فيتصل بها ضمير خبرها كاتصال ضمير المفعول بالفعل الحقيقي، فيقول: " وتقول: كُنّاهم، كما تقول: ضَرَبْنَاهم، وتقول: إذا لم نكنْهم فمن ذا يكونُهم، كما تقول: إذا لم نضربْهُمْ فمن يضربُهُمْ ".[3]

فسيبويه هنا يجري تعادلاً تركيبياً بين (كان) والفعل (ضرب) توصل من خلاله أن (كان) الناقصة تعادل من الناحية التركيبية الفعل التام (ضرب)، وقد قارن بينهما " كما يلي:

. كُنْاهم = ضَرَبْناهم.

. نكنْهم = نَضْرِبْهم.

. يكونُهم = يضربُهم. " .[4]

- " وقد أشار سيبويه إلى أن الإحلال بين (كان) والفعل الماضي ليس صالحاً على الدوام "[5]، حيث يقول: " ألا تري أن (كان) تعمل عمل

---

١ – الكتاب، ج١/٤٥.

٢ – انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي ج٢/٣٦١.

٣ – الكتاب، ج١/٤٦.

٤ – شرح كتاب سيبويه، ج١/٣١،٣٠.

٥ – التراكيب غير الصحيحة نحوياً في الكتاب؛ لسيبويه – دراسة لغوية، ص ٤٦٤.

(ضرب)، ولو قلت: كان عبدُ الله، لم يكن كلاماً، ولو قلت: ضرب عبد الله كان كلاماً " .[١]

فقد وسم التركيب (كان عبد الله) بأنه ليس كلاماً؛ لأن " كان ويكون، وصار، ومادام، وليس، وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر " [٢]، " فإذا قلت: كان عبد الله، فقد ألقيت إلى السامع اسم يعرفه، فهو يتوقع ما تخبره عنه "[٣]؛ ليتحقق الإسناد بين الاسم والخبر، ويؤدي التركيب المعنى المراد منه بوضوح. وفي التركيب الأول الذي ذكره سيبويه هنا، وهو (كان عبد الله) لم يتحقق فيه الإسناد؛ لحذف خبر كان، وهو الطرف الثاني في عملية الإسناد، وبالتالي لم تتحقق الفائدة من التركيب، ولذلك حكم عليه بأنه ليس كلاماً تاماً يحسن السكوت عليه، أما التركيب الثاني، وهو (ضرب عبد الله) فهو . من وجهة نظر سيبويه . كلام تامُ؛ لأنه يؤدي معنى يحسن السكوت عليه؛ لأن الإسناد موجود ومحقق بين الفعل التام (ضرب)، والفاعل (عبد الله) .[٤]

٤ – استبدال الحالة الإعرابية للفعل بأخرى وارتباط ذلك بالدلالة:

كشف سيبويه عن طريق استبدال الحالة الإعرابية للفعل بحالة إعرابية أخري في بعض التراكيب اللغوية عن وجود ارتباط وثيق بين حالة الفعل الإعرابية والدلالة التي يؤديها هذا الفعل في التركيب، فضلاً عن انعكاس ذلك الاستبدال على تحليل التركيب وتوجيهه نحوياً وإعرابياً، ومن النماذج التي توضح ذلك:

---

١ – الكتاب، ج١/٤٥.

٢ – المقتضب، ج٤/٨٨.

٣ – انظر: الحذف والتقدير عند سيبويه – دراسة تفسيرية معيارية، ص ٢٠٢.

٤ – الكتاب، ج٣/١٥.

- قوله: " وتقول: إن تأتني آتِك وإذن أُكرِمْك، إذا جعلتَ الكلام على اَوَّله ولم تقطعه، وعطفتَه على الأوّل، وإن جعلته مستقبلاً نصبتَ، وإن شئت رفعتَه على قول مَنْ ألغي. وهذا قول يونس، وهو حَسَن، لأنّك إذا قطعته من الأول فهو بمنزلة قولك: فإذَنْ أفعلُ، إذا كنت مجيباً رجلاً".[1]

فالفعل (أكرمك) في قولك: إن تأتني آتك وإذن أكْرِمْك، جاء مجزوماً، ثم استدل سيبويه حالة النصب بحالة الجزم ثم بحالة الرفع، ووجّه كل حالة من الحالات الإعرابية الثلاث والتي يمكن أن يرد عليها الفعل في هذا التركيب . رابطاً ذلك بدلالة زمنية معينة يشير إليها الفعل مع كل حالة، وقد كانت إرادة المتكلم هي الفيصل في اختيار الحالة الإعرابية التي يكون عليها الفعل؛ فإذا اختار المتكلم حالة الجزم فيكون ذلك علي العطف علي جواب الشرط (آتك)، و (إذن) ملغاه، لا عمل لها، والمتكلم حينئذ يريد أن يشرك بينه وبين (آتك) ويجعلهما معاً مرتبين علي فعل الشرط (تأتني)، ويدل الفعل في هذه الحالة علي الحال والاستقبال، أما إذا اختار حالة النصب، فيكون ذلك علي إعمال (إذن)، ويدل الفعل (أكرمك) حينئذٍ علي الاستقبال المحض؛ أي أن المتكلم يريد أن يخبر أن كرمه سيقع، أما إذا اختار حالة الرفع، فقد قطع الفعل عما قبله، كأنك قلت مجيباً رجلاً: " وأنا أكرمُك، ثم أدخلت (إذن) بين المبتدأ والفعل فلم تعمل شيئاً "[2]، والفعل حينئذ يدل علي الحال مع الاستمرار إلي الاستقبال.

- وفي موضع آخر يربط سيبويه بين الحالة الإعرابية للفعل المضارع الواقع بين الفاء المسبوقة بجملة منفية والدلالة المستفادة من التركيب

---

١ – المقتضب، ج١٢/٢.

٢ – انظر: النحو الوافي، ج٣٥٩/٤. وقد افاض الأستاذ/ عباس حسن في شرح وجوه الإعراب المحتملة لنحو هذا التركيب، وربط كل وجه منها بالمعني المصاحب له. انظر: ج٤/ ٣٥٩،٣٦٢.

اللغوي، وذلك كما في نحو: (ما تأتيني فتحدثني)، حيث يجوز نصب الفعل (تحدثني) علي أحد اعتبارين دلاليين، ويجوز استبدال حالة الرفع بحالة النصب علي أحد اعتبارين دلاليين آخرين؛ أي أنه جعل لكل واحد من الأوجه الأربعة أثره الإعرابي والمعنوي الذي يخالف الآخر، واختيار واحد منها دون غيره متوقف علي مناسبته المعني والسياق، ولا يصح اختيار واحد دون التقيد بهذه المناسبة، وإلا كانت اللغة عبثا وفوضي [١]، وهذا ما يفهم من قول سيبويه: " وتقول: ما تأتيني فتحدّثَني، فالنصب على وجهين من المعاني: أحدهما: ما تأتيني فكيف تحدّثُني، أي لو أتيتَني لحدَّثتني. وأما الآخر: فما تأتيني أبداً إلا لم تحدّثني، أي منك إتيان كثير ولا حديث منك. وإن شئت أشركت بين الأول والآخِر، فدخل الآخِرُ فيما دخل فيه الأوّل، فتقول: ما تأتيني فتحدّثُني، كأنك قلت: ما تأتيني وما تحدّثُني .... وإن شئت رفعت على وجه آخَرَ، كأنك قلت: فأنت تحدّثَنا، فأنت لا تنفي الحديث، ولكنك زعمت أنَّ منه الحديث: وإنما يحول بينك وبينه ترك الإتيان ".[٢]

- ويقول سيبويه: " وتقول: كتبتُ إليه أنْ لا تقلْ ذاك، وكتبتُ إليه أن لا يقولَ ذاك، وكتبتُ إليه أن لا تقولُ ذاك. فأما الجزم فعلي الأمر. وأما النصب فعلي قولك: لئلا يقولَ ذاك. وأما الرفع فعلى قولك: لأنك تقولُ ذاك أو بأنك لا تقول ذاك، تُخبره بأن ذا قد وقع من أمره".[٣]

فسيبويه هنا توقف أمام وجوه الإعراب المحتملة للفعل المضارع الواقع بعد (أنْ) الصالحة للتفسير والمسبوقة بـ (لا)، وربط كل وجه منها بدلالة معينة يشير إليها التركيب، فإذا قلت: (كتبت إليه أن لا تقول ذاك)، فالفعل

١ – الكتاب، ج٣/٣٠،٣١.

٢ – الكتاب، ج٣/٤٠.

٣ – الكتاب، ج٣/١١٦.

(تقول) يجوز جزمه ونصبه ورفعه، أما الجزم، فعلى تقدير أن (لا) ناهية و (أنْ) مفسرة، وأما النصب فعلى أن (أنْ) مصدرية ناصبة، و (لا) نافية، وأما الرفع فعلى أن (لا) نافية، و (أن) مفسرة، والمتكلم حينئذ يريد أن يخبر أنه كتب إليه أمراً قد استقر عنده أنه كائن، وفي ذلك يقول ابن هشام: " إذا وَلِيَ أن الصالحة للتفسير مضارع معه (لا)، نحو: أشرت إليه أنْ لا تفعل، جاز رفعه علي تقدير (لا) نافية، وجزمه علي تقديرها (ناهية) وعليهما فـ (أن) مُفَسّرة، و نصْبُهُ علي تقدير (لا) نافية و (أن) مصدرية " .[1]

رابعاً: الاستبدال بين أقسام الكلم الثلاثة:

هذا النوع من الاستبدال أطلق عليه الدكتور/ نحلة اسم "تقارض الأقسام في الاستبدال" [2]، ويعني به " استبدال عنصر لغوي ينتمي إلى قسم من أقسام الكلم بعنصر لغوي ينتمي إلى قسم غيره في سياق لغوي صحيح"[3]، فقد عني سيبويه بهذه المسألة " فبيّن أن نوعاً من الأفعال قد يستبدل بنوع من الأسماء، وأن اسما قد يستبدل بحرف، وأن حرفا قد يستبدل باسم، وأن حرفاً قد يستبدل بفعل في سياقات لغوية محددة. ولكنه نبّه إلى أن ذلك لا يعني انتقال العنصر اللغوي من القسم الذي ينتمي إليه إلى القسم الذي وقع معه في علاقة استبدالية، فذلك أمر مشروط بسياق محدد ورد به الاستعمال لا يجوز في غيره".[4]

وقد ساعدت فكرة الاستبدال بين أقسام الكلم الثلاثة التي يمكن أن تقع ذات الموقع النحوي وتشغله، وتؤدي الوظائف التركيبية والدلالية ذاتها داخل التركيب اللغوي . في حلّ الكثير من المشكلات الإعرابية، وفي تبرير بعض

---

١ – مغني اللبيب، ج١/٤١.

٢ – النهج الاستبدالي في كتاب سيبويه، ص ١٣٤.

٣ – المرجع السابق، ص ١٣٤.

٤ – المرجع السابق، ص ١٣٧.

الظواهر اللغوية التي تتعارض مع أصله الدرس اللغوي، وكذلك ساعدت هذه الفكرة في تحديد العناصر اللغوية التي تتفق مع الفعل وتؤدي وظيفته ؛ لما بينها وبينه من أوجه اتفاق ومشابهة في اللفظ والمعني أو فيهما معاً.

ويمكن توضيح فكرة الاستبدال بين الأقسام الرئيسية للكلم، ونبرز أثرها في توجيه التراكيب نحوياً وإعرابياً في النقاط الآتية:

١- الاستبدال بين اسم الفاعل والفعل المضارع:

أشار سيبويه في مواضع كثيرة إلى الإحلال بين الفعل المضارع واسم الفاعل؛ لاتفاقهما في العمل والمعني، وعقد لذلك باباً بأكمله [١]، وهو يمضي فيه على النحو الآتي [٢]: " هذا باب من اسم الفاعل الذي جري مجري الفعل المضارع في المفعول في المعني، فإذا أردت فيه من المعني ما أردت في يَفَعَلُ كان نكرة منوناً؛ وذلك قولك: هذا ضاربٌ زيداً غداً. فمعناه وعمله مثل: هذا يضرب زيداً غداً. فإذا حدّثت عن فعل في حين وقوعه غير منقطع كان كذلك. وتقول: هذا ضاربٌ عبدَ الله الساعة، فمعناه وعمله مثل: هذا يضرب زيداً الساعة. وكان زيدٌ ضارباً أباك، فإنما تُحدّث أيضاً عن اتصال فعلٍ في حال وقوعه. وكان موافقا زيداً، فمعناه وعمله كقولك: كان يضرب أباك، ويوافق زيداً. فهذا جري مجري الفعل المضارع في العمل والمعني منوناً ".[٣]

فسيبويه هنا يرى أن اسم الفاعل يجري مجرى الفعل المضارع في معناه وعمله، وقد استدل على صحة ذلك بالاستبدال؛ حيث لجأ إلى استبدال اسم الفاعل بالفعل المضارع في تراكيب لغوية صحيحة، فوجد أن اسم الفاعل يساوي الفعل المضارع في المعني الدلالي، وفي أداء الوظيفة النحوية، وقد أجري الاستبدال والتساوي بينهما على النحو الآتي:

---

١ – انظر: الكتاب، ج١/١٧٥،١٦٤.

٢ – انظر: التراكيب غير الصحيحة نحوياً في الكتاب لسيبويه، ص ٤٥٨.

٣ – الكتاب، ج١/١٦٤.

. هذا ضاربٌ عبد الله الساعة. = هذا يضربُ زيداً الساعة.

. كان زيدٌ ضارباً أباك. = كان يضرب أباك.

. كان موافقاً زيداً. = كان يوافق زيداً.

وقد ساعدت عملية الاستبدال هنا في توجيه التراكيب إعرابياً، وفي بيان أن اسم الفاعل يتفق مع الفعل المضارع في المعني والعمل.

- ويواصل سيبويه حديثه في هذا الباب مستشهداً على صحة استبدال اسم الفاعل بالفعل المضارع؛ لتساويهما في المعني والعمل، بمجموعة من الأبيات الشعرية، منها قول امرئ القيس:

إنّي بِحَبلِكَ واصِلٌ حَبلي وَبِريشِ نَبلِكَ رائِشٌ نَبلي.[1]

وفيه نوّن الشاعر اسمَيّ الفاعل (واصل ورائش)، ونصب ما بعدهما تشبيها بالفعل المضارع؛ لأنهما في معناه ومن لفظه، فجرَيا مجراه في العمل، كما جري مجراها في الإعراب .[2]

- ويستبدل سيبويه اسم الفاعل بالمضارع في موضع آخر من كتابه، حيث يقول: " وتقول: هذا ضاربٌ كما تري، فيجيءُ على معني هذا يضربُ وهو يعمل في حال حديثك، وتقول: هذا ضاربٌ، فيجيء على معني هذا سيضرب " .[3]

فهو هنا يشير إلى التساوي بين اسم الفاعل المنون والفعل المضارع في المعني النحوي والدلالي وفي الدلالة الزمنية على الحال أو الاستقبال، وقد أجري الاستبدال والتساوي بينهما على النحو الآتي:

---

١ – راش السهم يريشه: ركب فيه الريش. والنبل: السهام، لا واجد له من لفظه. والشاعر في هذا البت يخاطب محبوبته، فيقول لها أمري من أمرك، وهواي من هواك. وهذان مثلان ضربهما للمودة والمواصلة. انظر: الكتاب، ج١/١٦٤، هامش (٣).

٢ – انظر: الكتاب، ج١/١٦٤، هامش (٣).

٣ – الكتاب، ج١/١٣٠.

- هذا ضاربٌ كما ترى = (في المعني النحوي والدلالة على الحال) هذا يضرب كما تري.
- هذا ضاربٌ = (في المعني النحوي والدلالي على الاستقبال) هذا سيضرب.

● وكما استبدل سيبويه اسم الفاعل بالمضارع فإنه يستبدل المضارع باسم الفاعل؛ لتساويهما في أداء الوظيفة النحوية والدلالية داخل التركيب، ومن الأمثلة التي توضح ذلك، قوله: " وقد يقع الشيء موقع الشيء وليس إعرابه كإعرابه، وذلك قولك: مررت برجل يقول ذاك، فيقول في موضع قائلٍ، وليس إعرابُه كإعرابه" .[١]

فسيبويه قد صاغ قاعدة نحوية بالغة الأهمية في مجال التوجيه الإعرابي للتراكيب اللغوية، وهي قوله: (وقد يقع الشيء موقع الشيء وليس إعرابه كإعرابه)، وتشير هذه القاعدة إلى إدراكه لفكرة استبدال العناصر اللغوية داخل تركيب الجملة العربية، مع اختلاف التوجيه الإعرابي للعنصرين اللذين يمتازان بقابلية التبادل في سياقات لغوية معينة. وقد استدل على صحة القاعدة، بقوله: مررت برجل يقول ذاك؛ حيث وضع الفعل المضارع (يقول) في موضع اسم الفاعل (قائل) فتساوي معه في أداء الوظيفة النحوية، من حيث وقوع كلّ منهما نعتاً لكلمة (رجل)، مع مراعاة اختلاف التوجيه الإعرابي في التركيبين، فإذا كان اسم الفاعل (قائل) نعتاً مجروراً وعلامة جره الكسرة، فإن (يقول) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وفاعله مستتر تقديره (هو)، والجملة الفعلية المكونة من الفعل (يقول) وفاعله المستتر. هي التي تؤدي الوظيفة النحوية التي يؤديها اسم الفاعل، من حيث كونها نعتاً لـ (رجل) في محل جر.

١ – الكتاب، ج٢/١٣٢.

وقد بيّن سيبويه من خلال استبدال الفعل المضارع باسم الفاعل هنا أن المضارع يقع موقع اسم الفاعل في الوصف، فإذا كان الأصل أن تصف بالأسماء، فقد استدّل سيبويه بالاستبدال على أن الفعل المضارع بمنزلة اسم الفاعل في هذه المسألة.

٢- الاستبدال بين اسم الفاعل والفعل الماضي:

أشار سيبويه إلى استبدال اسم الفاعل بالفعل الماضي؛ لتساويهما في المعنى والعمل، ويتضح ذلك في قوله: " وهذا شبيه في النصب لا في المعني بقوله تبارك وتعالى: ﴿وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا ﴾[١]؛ لأنه حين قال (جاعل الليل)، فقد علم القارئ أنه على معني (جعل)، فصار كأنه قال: وجعل الليل سكناً، وحمل الثاني علي المعني".[٢]

ويفهم من كلام سيبويه هنا أن (جاعل الليل سكنا) = (جعل الليلَ سكناً)، وقد لجأ إلى إحداث إحلال بين اسم الفاعل والفعل الماضي؛ ليبين أن اسم الفاعل يعمل عمل الفعل الماضي؛ وليوجّه نصب (الشمس والقمر) في الآية الكريمة، " وتعرب (الشمس والقمر) هنا عطفاً على المعني أي وجعل الشمس والقمر ... لأنه لما قال: جاعل الليل علم القارئ أنه على معني (جعل)، فصار كأنه قال: جعل الليل سكنا، وعطف (الشمس) على المعني ".[٣]

- وكذلك استبدل سيبويه الفعل الماضي باسم الفاعل؛ لأنه وجد أنه يقع موقعه ويؤدي وظيفته النحوية، يقول: " تقول: هذا رجلٌ ضربنا، فتصف

---

١ – سورة الأنعام، آية: ٩٦. وهذه قراءة ابن كثير، ونافع، وأبي عمرو، وابن عامر. وقرأ عاصم وحمزة والكسائي (وجعل الليل سكناً). انظر: كتاب السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، ١٩٧٢م. ص ٢٦٣.

٢ – الكتاب: ج١/٣٥٦.

٣ – الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه، ص ٥٦،٧٧.

بها . أي بالأفعال الماضية . النكرة، وتكون في موضع (ضارب) إذا قلت: هذا رجل ضارب ... فهي فعل كما أن المضارع فِعْلٌ ... ووقعت موقع الأسماء في الوصف" .[١]

فسيبويه يرى هنا أن جملة (هذا رجلٌ ضربنا) تساوي جملة (هذا رجل ضارب) من الناحية التركيبية، وقد وقع اسم الفاعل (ضارب) في الجملة الأولي صفة مرفوعة لكلمة (رجل)، وفي الجملة الثانية وقعت الجملة الفعلية المكونة من الفعل الماضي (ضرب)، وفاعله ضمير المتكلمين (نا) في محل رفع صفة لـ (رجل)؛ أي الفعل الماضي يؤدي نفس الوظيفة النحوية التي يؤديها اسم الفاعل. وقد قام سيبويه باستبدال الفعل الماضي (ضربنا) باسم الفاعل (ضارب)؛ ليبيّن أن الأفعال الماضية تضارع اسم الفاعل في وصف النكرات، و " كقولك: مررت برجلٍ قام ... وقع موقع قولك: مررت برجلٍ قائمٍ ".[٢]

- ويقول سيبويه: " كما أن قولك: عبد الله لقيته، يصير لقيته فيه بمنزلة الاسم، كأنك قلت: عبد الله منطلقٌ ".[٣]

ويفهم من كلام سيبويه هنا أن هناك تماثلاً نحوياً ودلالياً بين الجملتين الآتيتين:

. عبد الله لقيته = عبد الله منطلق.

" أي أن (لقيت) و (منطلق) يتفقان من حيث الوظيفة النحوية "[٤]، من حيث وقوع كلٍّ منهما خبراً لـ (عبد الله). وعملية الاستبدال التي جرت بين

---

١ – الكتاب، ج١/١٦.

٢ – شرح كتاب سيبويه، ج١/ ١٤٦.

٣ – الكتاب، ج٢/٨٩.

٤ – شرح جمل سيبويه، ج٢/٣٥٨.

الفعل الماضي واسم الفاعل قد بيّنت أن الفعل الماضي بمنزلة اسم الفاعل في الإخبار عن المبتدأ.

٣- الاستبدال بين المصدر والفعل المضارع:

استبدل سيبويه المصدر بالفعل المضارع؛ ليبيّن أن المصدر يجري مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه، وقد عقد لذلك باباً مستقلاً بدأه بقوله: " هذا باب من المصادر جري مجري الفعل المضارع في عمله ومعناه، وذلك قولك: عَجِبْتُ من ضرْبٍ زيداً، فمعناه أنه يضرب زيداً. وتقول: عجبت من ضربٍ زيداً بكرٌ، ومن ضربٍ زيدٌ عمراً، إذا كان هو الفاعل، كأنه قال: عجبت من أنه يضرب زيدٌ عمراً، ويضرب عمراً زيدٌ ".[١]

ويفهم من كلام سيبويه أن " التراكيب التالية تتساوي في المعني والعمل على النحو التالي:

. عجبت من ضربٍ زيداً = عجبت من أنه يضرب زيداً.

. عجبت من ضربٍ زيداً بكرٌ = عجبت من أنه يضرب عمراً زيدٌ.

. عجبت من ضربٍ زيدٌ عمراً = عجبت من أنه يضرب زيدٌ عمراً.

فالمعني يجمع بين العنصر اللغوي والوظيفة النحوية التي يشغلها".[٢]

فالمصدر (ضرب) يقوم بنفس الوظيفة التركيبية والدلالية التي يقوم بها الفعل المضارع في التراكيب المذكورة هنا، " وقد لجأ سيبويه إلى الإحلال بين المصدر والفعل المضارع؛ وذلك لأجل الربط بينهما من حيث العمل النحوي والدلالة".[٣]

١ - الكتاب، ج١/١٨٩.

٢ - عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه، د. سعيد حسن بحيري، ص / ١٧٤.

٣ - شرح جمل سيبويه، ج١/١٢٠.

- واستبدل سيبويه في موضع آخر من كتابه الفعل المضارع بالمصدر، واستبدل المصدر به؛ ليسوّي بينهما من حيث العمل النحوي والدلالة، وهذا ما يبدو من تعليقه علي بيت الأخطل:

إلى إمام تُغادينا فَواضِلُه ... أظفره الله فَلْيَهْنِئْ له الظَّفَرُ .[١]

" كأنه إذا قال: هنيئاً له الظَّفَرُ، فقد قال ليَهْنِئْ له الظَّفَرُ، وإذا قال: ليهنئ له الظَّفَرُ، فقد قال: هنيئاً له الظَّفَرُ، فكل واحد منهما بدلُ من صاحبه".[٢]

فجملة (ليَهْنِئْ له الظَّفَرُ) = (دلالياً ونحوياً) هنيئاً له الظَّفَرُ.

وجملة (هنيئاً له الظَّفَرُ) = (دلالياً ونحوياً) ليهنئ له الظَّفَرُ.

فهنا إذن تعادل في الدلالة هو الذي يسمح بين الفعل المضارع (ليَهْنِئْ) والمصدر (هنيئاً)، وهذا التعادل هو الذي يسمح بأن يكون كل واحد منها بدل من صاحبه كما يقول سيبويه .[٣]

٤- الاستبدال بين الأسماء والحروف:

بدأ سيبويه دراسته لباب الاستثناء بقوله:" هذا باب الاستثناء، فحرف الاستثناء(إلا). وما جاء من الأسماء فيه معني (إلا) فغير وسوي " .[٤]

فالأصل في (إلا) إذن أنها حرف يستخدم أداة للاستثناء، أما (غير) فهي " اسم لابد له من موقع إعرابّي، فيكون مرفوعاً، أو منصوباً،

---

١ – يعني بالإمام: عبد الملك بن مروان. تغادينا: تباكرنا غدوة. والفواضل: العطايا والأيادي الجميلة. أظفره الله: المراد أظفره بقيس بن عيلان، وكانوا من أتباع ابن الزبير (١). انظر: الكتاب، ج٣١٧/١، هامش رقم (٢).

٢ – الكتاب، ج٣١٧/١.

٣ – هذا هو الموضع الوحيد الذي استخدم فيه سيبويه لفظ (بدل) في الدلالة على استبدال عنصر لغوي بآخر. انظر: النهج الاستبدالي في كتاب سيبويه، ص/١٣٥.

٤ – الكتاب، ج٣٠٩/٢.

أو مجروراً، علي حسب موقعة من الجملة؛ كشأن جميع الأسماء"[١]، ولكن المعني قد يقتضي أن تستخدم أداة للاستثناء إذا كانت بمعني (إلا)، وعندئذٍ تتعادل الكلمتان نحوياً؛ أي يجوز استبدال كل واحدة منها بالأخرى.

ويشير سيبويه إلي جواز استبدال الاسم (غير) بالحرف (إلا) . وهو الأصل في الاستثناء . إذا كان في معناه ويؤدي وظيفته النحوية، بقوله: " وكل موضع جاز فيه الاستثناء بإلا جاز بغير، وجري مجري الاسم الذي بعد (إلا)؛ لأنه اسم بمنزلته وفيه معنى (إلا)"[٢] ،ويمثّل ابن جني لذلك بقوله:" تقول: قام القوم غير زيد، كما تقول: إلا زيداً، وما قام أحدُ غير زيد، وما بالدار أحد غير زيد، كما تقول: إلا زيداً " [٣]، " وذلك أن (غير زيد) في موضع (إلا زيد) وفي معناه".[٤]

" وقد يقتضي المعني أن تخرج (إلا) عن الحرفية، وعن أن تكون أداة استثناء، لتكون اسما بمعني (غير) وتعرب صفة "[٥]، ويقول سيبويه: هذا باب ما يكون فيه إلّا وما بعده وصفاً بمنزلة مِثْلٍ وغَيْرٍ، وذلك قولك: لو كان معنا رجلُ إلّا زيدٌ لَغُلِبْنَا. والدليل على أنه وصف أنك لو قلت: لو كان معنا إلا زيدُ لَهَلَكْنَا وأنت تريد الاستثناء لكنت قد أحَلْتَ ... ونظير ذلك من الشعر قوله، وهو ذو الرّمة:

أنِيخَت فألقَتْ بلدةً فوقَ بلدةٍ قليلٍ بها الأصواتُ إلا بُغامُها

---

١ – النحو الوافي، ج٣٤٣/٢.

٢ – الكتاب، ج٣٤٣/٢.

٣ – اللمع، لابن جني، ص ٦٨،٦٩، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.

٤ – الكتاب، ج٣٤٤/٢.

٥ – النحو الوافي، ج٢/ ٣٥٠. و(إلا) تعرب صفة بشرطين. انظر: النحو الوافي ج٣٥٠،٣٥١/٢.

كأنه قال: قليل بها الأصوات غيرُ بغامها، إذا كانت (غيرُ) غيرَ استثناءٍ".[١]

فـ (إلّا) في قولك: لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا . اسم بمعني غير، وتعرب صفة لكلمة (رجل)، ولا يصح أن يكون حرف استثناء؛ لأن المعني يصير حينئذ: لو كان معنا زيدٌ غلبنا، وهذا غير صحيح؛ لأن " المراد إنما هو أن زيداً وحده كافٍ" .[٢]

وفي البيت الشعري السابق أَقَام ذو الرّمة (إلا) مقام غير، فوصف بها الأصوات، ولو كان حرفاً للاستثناء لفسد المعني.

ويلخص ابن السراج الإحلال بين (إلا) و (غير) في باب (ما جاء من الكلم في معني إلا) فيقول: " وإنما أدخلوا فيها . أي غير . معني الاستثناء في كل موضع يصلح أن يكون صفة، وكذلك (إلا) أقاموها مقام (غير) إذا كانت صفة، كما أقاموا (غير) مقام (إلا) إذا كانت استثناء، وأصل (غير) في هذا الباب أن يكون صفة، والاستثناء عارض فيها، وأصل (إلا) الاستثناء، والصفة عارضة فيها، شبهت بغير لما شبهت غير بها" .[٣]

- ومن نماذج استبدال الحروف بالأسماء استبدل الحرف (لا) بالاسم (غير)؛ لما بينهما من الاشتراك في معني النفي، يقول سيبويه: " واعلم أن (لا) قد تكون في بعض المواضع بمنزلة اسم واحد هي والمضاف إليه ليس معه شيء، وذلك نحو أخذته بلا ذَنْبٍ، وأخذته بلا شيءٍ،

---

١ – الكتاب، ج٢/٣٣٢،٣٣١. يذكر ناقة أناخها في فلاة لا يسمع فيها صوت إلا صوت هذه الناقة. لما بها من وحشة وجدب، والبلدة الأولي: ما يقع فيها على الأرض من صدرها إذا بركت، والثانية: الفلاة، والبغام، أصله للظبي، فاستعاره للناقة. انظر: الكتاب، ج٢/٣٣٢، هامش رقم (٣).

٢ – معني اللبيب، ج٢/ ٦١٧.

٣ – الأصول في النحو، لابن السراج، ج١/٢٨٥.

وغَضِبْتَ من لا شيءٍ، وذهبت بلا عتادٍ؛ والمعني ذهبت بغير عتادٍ، وأخذته بغير ذنبٍ".[١]

ويوضح السيرافي ذلك بقوله: " (لا) بمعني غير، واستعملت في معني غير لما بينهما من الاشتراك في الجحد، لأن (غير) مسلوب عنها ما أضيف إليه، فإذا قلت: مررت بغير صالح، فغير هو الذي مررت به وصالح لم تمرر به، وقد سلب من (غير) الصلاح الذي هو لما اضيف إليها. فإذا قلت: أخذته بغير ذنب، وغضبت من لا شيء فمعناه أخذته بغير ذنب وغضبت من غير شيء، فغير مخفوض بحرف الخفض الذي دخل، فإذا جعلت مكان (غير) (لا) فلا حرف لا يقع عليه حرف الخفض، فوقع حرف الخفض على ما بعد (لا) ".[٢]

٥- الاستبدال بين الأفعال والحروف:

يعد من أبرز نماذج هذا النوع من الاستبدال هو ما يحدث بين الفعل (ليس) و(ما) النافية، حيث نجد أن سيبويه قد استبدل . في بعض المواضع . (ما الحجازية بـ (ليس)؛ لاتفاقهما في المعني والعمل، يقول: " هذا باب ما أُجْرِيَ مَجْرَي ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يصير إلى أصله. وذلك الحرف (ما) تقول: ما عبدُ الله أخاك، وما زيدٌ منطلقا ... وأما أهل الحجاز فيشبهونها بلَيْسَ إذ كان معناها كمعناها "[٣]، وعند حديثه عن العطف على جملة (ليس) (وما) يقول: "وذلك قولك: ليس زيدٌ ذاهباً ولا أخوك منطلقاً، وكذلك: ما زيدٌ ذاهباً، ولا معنٌ خارجاً ".[٤]

---

١ – الكتاب، ج٢/٣٠٢.

٢ – الكتاب، ج٢/ هامش ص ٣٠٢،٣٠٣.

٣ – الكتاب، ج١/٥٧.

٤ – الكتاب، ج١/٦٠.

فهذا الاستبدال يشير به سيبويه إلي أن أهل الحجاز يعطون (ما) النافية حكم (ليس) في الإعمال، فيرفعون بها الاسم وينصبون بها الخبر؛ وذلك لاتفاقهما في المعني، ويقول السيرافي: " وإنما حملوا (ما) على (ليس)؛ لاتفاقهما في المعني؛ لأنهما يدخلان لنفي الحال ".[١]

ويقول سيبويه وهو بصدد توجيه قولك: (ما زيداً ضربتُه): " فإن جعلت (ما) بمنزلة (ليس) في لغة أهل الحجاز لم يكن إلا الرفع؛ لأنك تجيءُ بعد أن يعمل فيه ما هو بمنزلة فعل يرفع، كأنك قلت: ليس زيدٌ ضربتُه " .[٢]

ويفسر السيرافي ذلك بقوله " يعني أهل الحجاز يرفعون الاسم بـ (ما)، ويجعلونها بمنزلة (ليس)، فإذا قلت: ما زيدٌ ضربتُه، فالرفع لا غير فيه (زيد) على قولهم؛ لأنهم جعلوها عاملة في (زيد)، فغير جائز أن تضمر فعلا آخر ينصب زيداً، وقد رفعت بـ (ما) وذكرت (ضربته) بعد ما عملت (ما) في (زيد)، فكأنك قلت: كان زيدٌ ضربته، وليس زيدٌ ضربتُه ".[٣]

- وينبّه سيبويه إلى أن (ما) لا تحل محل (ليس) في كل المواضع، حيث يقول: " كما أن (ما) كـ (ليس) في لغة أهل الحجاز مادامت في معناها، وإذا تغيّرت عن ذلك أو قدّم الخبر رجعت إلى القياس، وصارت اللغات فيها كلغة بني تميم "[٤]، ويقول: " كما أن (ما) لم تقوَ قوة (ليس)، ولم تقع في كل مواضعها؛ لأن أصلها عندهم أن يكون ما بعدها مبتدأ".[٥]

---

١ – شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، ج٣/ ١٦.

٢ – الكتاب، ج١/١٤٦.

٣ – شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، ج٤/٢٦.

٤ – الكتاب، ج١/١٢٢.

٥ – الكتاب، ج١/١٢٣،١٢٢.

ويشرح السيرافي ذلك بقوله: " أهل الحجاز حملوا (ما) على (ليس) .... وهم وإن أعملوها عمل (ليس) فهي أضعف عندهم من (ليس)؛ لأن (ليس) فعل، و (ما) حرف، ولضعفها عندهم لم يجروها مُجري (ليس) في كل المواضع؛ وذلك أن الخبر إذا تقدّم على الاسم في (ما)، أو دخل حرف الاستثناء بين الاسم والخبر بطل عملها، وارتفع مع بعدها بالابتداء والخبر، كقولك: ما قائمٌ زيد، وما زيدٌ إلا قائمٌ، وأما (ليس) فهي تعمل في كل حال، تقول: ليس زيدٌ قائماً، وليس قائماً زيدٌ، وليس زيدٌ إلا قائماً ".[1]

- وأشار سيبويه إلى جواز استبدال (ما) بـ (ليس)، فتأخذ (ليس) حكم (ما) في الإهمال، وهذا يكون على لغة بني تميم، وذلك عند انتقاض النفي بـ (إلّا)، كما في قولهم: ليس الطيب إلا المسكُ، يقول سيبويه: " وقد زعم بعضهم أن (ليس) تجعل كـ (ما)، وذلك قليل لا يكاد يُعْرَف، فهذا يجوز أن يكون منه ... ليسُ الطّيبُ إلا المسكُ ".[2]

يعني أن بعضهم يجعل (ليس) محمولة على (ما) فيلغي عملها، وهم بنو تميم؛ لأن في لغتهم إلغاء عمل (ما)، فيحملون (ليس) عليها، ويجعلونها حرفاً لا تعمل في اللفظ شيئاً، كما لم تعمل (ما)، وقد احتجوا على ذلك بقول بعض العرب: ليس الطيبُ إلا المسك، فقالوا: هذا بمنزلة: ما الطّيبُ إلا المسكُ .[3]

---

١ – شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، ج٣/ ١٥،١٦.

٢ – الكتاب، ج١/١٤٧.

٣ – انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، ج٤/٢٨. وقد خرّج أبو علي الفارس، قول بعض العرب: ليس الطيبُ إلا المسكُ (بالرفع) على ثلاثة أوجه:

الأول: أن في ليس ضمير الشأن.

الثاني: أن (الطيب) اسم (ليس)، وخبرها محذوف، أي: ليس الطيب إلا المسك في الوجود، و(المسك) بدل من اسمها.

=

خامساً: الاستبدال والتراكيب غير الصحيحة نحوياً :

لجأ سيبويه كثيراً إلى فكرة الاستبدال؛ لإخراج كثير من التراكيب اللغوية من حيز الاستقامة والحسن إلى حيز الإحالة والقبح، وذلك لينبه المتكلم إلى أنه لا يجوز له أن يتكلم بهذه التراكيب أو استعمالها؛ لخروجها عن العرف اللغوي والقواعد النحوية، وفي كتابه أمثلة وشواهد كثيرة استبدل فيها عنصراً لغوياً بعنصر لغوي آخر؛ ليميّز بين ما يجوز وما لا يجوز من التراكيب، ومن الأمثلة التي توضح ذلك:

١- يقول سيبويه في (باب ما ينتصب فيه الصفة؛ لأنه حالُ وقع فيه الالف واللام): " وإذا أردت بالكلام أن تجريها على الاسم كما تُجرى النعت لم يجز أن تدخل الفاء؛ لأنك لو قلت: مررتُ بأخيك وصاحبك، كان حسناً، ولو قلت: مررتُ بزيد أخيك فصاحِبك، والصاحبُ زيدُ، لم يَجُزْ، وكذلك لو قلت: زيدٌ أخوك فصاحُبك ذاهبٌ، لم يجزْ. ولو قلتها بالواو حَسُنَتْ، كما أنشد كثير من العرب والبيت لأميّة بن أبي عائذٍ:

وَيَأوِي إِلَى نِسْوَةٍ عُطْلٍ وَشُعْثاً مَرَاضِيعَ مِثْلَ السَّعَالِي

=

الثالث: أنه كذلك، ولكن (إلا المسك) نعت للاسم؛ لأن تعريفه تعريف الجنس، فهو نكره معني، أي ليس طيب غير المسك طيباً. وذكر ابن هشام توجيها رابعاً لأبي نزار الملك بملك النجاة، وهو أن (الطيب) اسمها، و (المسك) مبتدأ حذف خبره، والجملة خبر ليس، والتقدير: إلا المسكُ أفخرُهُ. انظر: معني اللبيب، ج٢/ ٣٢٥،٣٢٤.

ولو قلت: فشُعْثٍ، قَبُحَ " .[1]

فسيبويه هنا قد استبدل حرف العطف الفاء بالواو، فترتب على ذلك خروج التراكيب من حيز الاستقامة والحسن إلى حيز الإحالة والقبح، وذلك على النحو الآتي:

التراكيب:

- مررت بزيد أخيك وصاحبك.
- زيدٌ أخوك وصاحبك ذاهبُ.
- ويأوي إلى نسوة عطل وشعث.

استخدم فيها سيبويه حرف العطف (الواو)، وهي تراكيب صحيحة نحوياً ودلالياً؛ ولذلك وصف هذه التراكيب بالحسن، ثم وضع سيبويه حرف العطف (الفاء) محلّ حرف العطف (الواو)، فجاءت التراكيب على النحو الآتي:

- مررت بزيد أخيك فصاحبك (والصاحب زيد).
- زيدُ أخوك فصاحبك ذاهبُ.
- ويأوي إلى نسوة عطّلٍ فشعْثٍ.

١ – الكتاب، ج١/٣٩٩. العطل: جمع عاطل، وهي التي لا شيء لها، أو التي لا حلي لها. والشعث: جمع شعثاء، وهي التي تَغَيَّر شعرها وتلبد؛ لأنها لا تغسله ولا تسرحه. والمراضيع: جمع مرضاع، وهي الكثيرة الإرضاع. والسعالي: جمع سعلاة: وهي الغول. والشاعر هنا يصف صائداً يسعي لتحصيل قوت عياله، فذكر أنه يوغل في اتباع الوحش حتى يغيب عن نسائه مدة طويلة، ثم يعود إليهن فيجدهن في حالة بؤس واحتاج وفساد حال، وذكر أنهن لفظاعة منظرهن يشبهن الغيلان. انظر الكتاب، ج١/٣٩٩، هامش رقم (٢). وأوضح المسالك، ج٣/ هامش ص ٢٨٣.

وصارت التراكيب بعد هذا الإحلال غير صحيحة نحوياً ودلالياً، ولذلك وصف سيبويه التركيبين الأول والثاني هنا بعدم الجواز، ووصف الثالث بالقبح.

" إن مرد الحسن والقبح – هنا – راجع إلى وضع الحروف في موضعها الصحيح حسبما يقتضيه معناها الأصلي؛ لذلك فإن سيبويه يري أنه إذا تعددت النعوت لمنعوت واحد فلا يصح عطفها بالفاء؛ لأن الفاء للترتيب والتفرقة، أما الواو فهي للجمع " .[١]

ولذلك فإن الشاعر " عطف (شعث) على (عطل) بالواو لا الفاء؛ لأن الفاء تفيد التفرقة "[٢]، ويعلّق أبو يوسف السيرافي على قول سيبويه: (لو قلت: فشعث قبح) بقوله: " وإنما قَبُحَ لأن العُطّل هو أن يكون على المرأة حُليٌّ حصل لها مع الشعث في وقت واحد، فجاز أن يعطف أحدهما على الآخر لأن الواو للجمع وليست للتعقيب. ولو عطفت بالفاء لأوجب أن الشعث حصل لَهُنَّ بعد العَطَل، وهذا يفسد معني الشعر، لأنه أراد أن يخبر بالصفات التي حصلت لهؤلاء: النسوة في حال واحدة، ولو عطف بالفاء لم يكن الشعَثُ مصاحباً وكان في الوقت الذي كان فيه ".[٣]

٢- ويقول سيبويه في (باب ما يرتفع فيه الخبر لأنه مبني على مبتدأ أو ينتصب فيه الخبر لأنه خبر لمعروف يرتفع على الابتداء): " ألا تري أنك لو قلت: مررتُ بهو الرجلِ، لم يجز ولم يحسن، ولو قلت: مررت بهذا الرجل كان حسناً جميلاً ".[٤]

---

١ – الأصول البلاغية في كتاب سيبويه، ص٢٣٣.

٢ –الكتاب، ج٣٩٩/١، هامش رقم (٢).

٣ –شرح أبيات سيبويه، لأبي يوسف السيرافي، ج٢٢٦/١،٢٢٥.

٤ – الكتاب، ج٨٨/٢

فالتركيب: مررت بهذا الرجل، وردت فيه كلمة (الرجل) نعتا لاسم الإشارة (هذا)، وقد وصفه سيبويه بالحسن والجمال؛ لأنه يتفق مع قواعد اللغة ومعانيها التي تسمح بوقوع اسم الإشارة منعوتاً، وأن يكون نعته اسماً ظاهراً مقترناً بأل .[١]

وعندما استبدل سيبويه الضمير (هو) باسم الإشارة، صار التركيب: مررت بهو الرجل، ووصفه بعدم الجواز وعدم الحسن؛ " من قِبل أن هو اسم مضمرُ والمضمرُ لا يوصف بالمظهر أبداً؛ لأنه قد استغنى عن الصفة " [٢]؛ ولقوله: " واعلم أن المضمر لا يكون موصوفاً من قبل أنك إنما تضمر حين ترى أن المحدث قد عرف من تعني ".[٣]

٣- ويقول سيبويه: " ولا تقول: مررت بهذا ذي المال، كما قلت: مررت بزيدٍ ذي المال ".[٤]

فالتركيب: مررت بزيدٍ ذي المال، ورد فيه اسم الإشارة (ذي) نعت للاسم العلم (زيد)، وهو تركيب صحيح نحوياً، ويجوز للمتكلم أن يتحدث به وأن يستعمله؛ لأنه يتفق مع القواعد والقوانين النحوية التي تنص على أن العلم الخاص نحو (زيد) يجوز أن يوصف بأسماء الإشارة، يقول سيبويه: " وأعلم أن العلم الخاص من الأسماء يوصف ... بالأسماء المبهمة "[٥] (أي أسماء الإشارة).

ويعلّق الدكتور ياقوت على كلام سيبويه هنا فيقول: " ولا نستطيع إحداث إحلال في الجملة فنضع (هذا) مكان (زيد) فنقول: مررت بهذا ذي

١ - انظر: أوضح المسالك، ج٣/هامش ص ٢٧٣. والنحو الوافي، ج٣/٤٦٥.
٢ - الكتاب، ج٢/٨٨.
٣ - الكتاب، ج٢/١١.
٤ - الكتاب، ج٢/٨.
٥ - الكتاب، ج٢/٦.

المـال؛ لأن أسـماء الإشـارة توصـف بالأسـماء التـي فيهـا الألـف واللـلام، والصفات التي فيها الألف واللام جميعاً ".[١]

٤- ويري سيبويه أنـه يجوز أن تستبدل الاسم بالفعل فـي صـيغة التعجب؛ لأنـه لا يـؤدي معنـى التعجـب الـذي يؤديـه الفعـل، يقـول: " وتقـول فـي التعجـب: مـا أحسـن زيـداً، ولا يكـون الاسـم فـي موضـع ذا، فتقـول: ما مُحْسِنٌ زيداً ".[٢]

ويفسر السيرافي ذلك بقولـه: " ونحن لا نقول: ما محسنٌ زيداً؛ لأن أحسن فعل مـاض يـدلّ لفظـه علـى استقرار الحسن فيـه الـذي باستقراره فيـه يستحق التعجب، و (محسن) لا يدلّ على ذلك .[٣]

٥- ويري سيبويه أنـه إذا اجتمـع ضميرا الفاعل والمفعول وكـان الفاعل هو نفسه المفعول فلا بد من وضع كلمة (نفس) محل ضمير المفعول سواء أكـان للمخاطـب أو المتكلم أو الغائـب، يقول: " هذا بـابُ لا تجـوز فيـه علامـةُ المضـمر المخاطـب، ولا علامـة المضـمر المـتكلم، ولا علامـة المضـمر المحـدَّث عنـه الغائـب. وذلـك أنـه لا يجـوز لـك أن تقـول للمخاطـب: اضْـرِبْكَ، ولا اقْتُلْكَ، ولا ضـرَبْتَكَ، لمـا كـان المخاطـب فـاعلاً وجعلـت مفعولـه نفسَـه قَـبُح ذلـك؛ لأنهـم اسـتغنوا بقـولهم: اقتـل نفسـك، وأهلكت نفسك، عن الكاف ها هنا وعن إياك. وكذلك المتكلم، لا يجوز لـه أن يقول: أَهْلكتُنِي، ولا أُهْلِكُنِي؛ لأنـه جعل نفسـه مفعولَـه فقَبُح؛ وذلك لأنهم استغنوا بقولهم: أنفع نفسي عن نـي، وعن إيَّايَ. وكذلك الغائب

١ – شرح جمل سيبويه، ج٢/٣٠٦،٣٠٥.

٢ – الكتاب، ج٣/١٢.

٣ – شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، ج٩/١٨٨.

لا يجوز لك أن تقول ضَرَبَهُ إذا كان فاعلاً وكان مفعولَه نفسه؛ لأنهم استغنوا عن الهاء وعن إيّاه بقولهم: ظلم نفسَه، وأهلك نفسه ".[1]

ومفهوم كلام سيبويه هنا أنه ينبغي أن تقول للمخاطب إذا أردت أن تعدّي الفعل إلى فاعله:

. اقتل نفسك.

. وأهلكت نفسك.

ويقبح هنا أن تقول:

. اقتُلْكَ.

. وأهْلَكْتَكَ.

بوضع ضمير المخاطب المنصوب (وهو الكاف) موضع الاسم الظاهر (نفسك). وكذلك ينبغي للمتكلم أن يقول إذا أراد أن يعدّي الفعل إلى نفسه:

. أهلكت نفسي.

. وأهلكك نفسي.

ولا يجوز له أن يضع ضمير المتكلم (وهو الياء) موضع الاسم الظاهر (نفسي)، فيقول:

. أهلكتُني.

. وأهْلِكُنِي.

وكذلك ينبغي أن تقول للغائب إذا كان فاعلاً وكان مفعوله نفسه:

. ظلم نفسه.

. وأهلك نفسه.

ولا يجوز هنا أن تقول:

. ظلمه.

---

١ – الكتاب، ج٢/٣٦٧،٣٦٦.

. وأهلكه.

بوضع ضمير الغائب (وهو الهاء) موضع الاسم الظاهر (نفسه).

وقد ذكر ابن يعيش سبب وضع (النفس) موضع ضمير المفعول هنا، فقال: " لأن النفس كغيره، ألا ترى أن الإنسان قد يخاطب نفسه فيقول: يا نفس لا تفعلين، كما يخاطب الأجنبي، فكان قوله: ضربت نفسي بمنزلة: ضربت غلامي "[١]، ويقول السيرافي: " وبعض النحويين ذكر أنه مما يمنع تعدّي الفعل إلى فاعله: دخولُ اللبسِ الكلامَ؛ لأنه إذا قال: ضربتُني وضربتَكَ، فأوقعت فعلك على نفسك، وفعل مَن تخاطبه على نفسك، لزمَك في الغائب أن تقول: ضربَه، فتوقع فعلَ الغائب على نفسه بالكناية، فلا يُعْلَم لمن (الهاء)؟ للذي خبّرت عنه بالفعل أو لآخر؟ فيدخل الكلامَ اللبسُ، فإذا قلت: ضرب نفسه، بان لك؛ لأنك لم تعْنِ نفس غيره، فلهذا أُدْخِلَت النفسُ، ولم يقع موقعها المكْنِيُّ ".[٢]

٦- ويرى سيبويه أن وضع الصفة موضع الاسم يخرج التركيب من مستوي الحسن إلى مستوي القبح، يقول فيه (باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي: " وذلك قولك: أخذته بدرهم فصاعداً، وأخذته بدرهم فزائداً. حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إيّاه، ولأنهم أمِنوا أن يكون على الباء، لو قلت: أخذتُه بصاعدٍ كان قبيحا ، لأنه صفة ولا تكون في موضع الاسم ، كأنه قال : أخذته بدرهم فزاد الثمنُ صاعداً، أو فذهب صاعداً ".[٣]

" فتحويل الكلام من: أخذت بدرهم فصاعداً.

إلي: أخذته بصاعدٍ.

---

١ – شرح المفصل، لابن يعيش، ج٨٨/٧، إدارة الطابعة المنيرية، القاهرة.

٢ – شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، ج٧٠/٩.

٣ – الكتاب، ج٢٩٠/١.

وذلك بإحلال الصفة محل الاسم بعد حذفه، ينقل الكلام من المستوي الجائز الحسن إلى المستوي القبيح؛ لأن الصفة وهي كلمة (صاعداً) حلّت محل الاسم وهو (درهم) المجرور بالباء، ولا يجوز أن تقع الصفة موقع الاسم ...؛ لأنها لا تقوي على أداء المعني دون الاسم ".[1]

٧ ويواصل سيبويه حديثه في هذا الباب قائلاً: " ولا يجوز أن تقول: وصاعدٍ؛ لأنك لا تريد أن تخبر أن الدرهم مع صاعدٍ ثمنٌ لشيء، كقولك: بدرهمٍ وزيادةٍ، ولكنك أخبرت بأدنى الثمن فجعلته أوّلا ثم قَرَوْت . أي قصدت . شيئا بعد شيء لأثمان شتّي، فالواو لم تُرِدْ فيها هذا المعني، ولم تُلْزِمِ الواوُ الشيئين أن يكون أحدهما بعد الآخَر. ألا تري أَنك لو قلت: مررت بزيد وعمرٍو، لم يكن هذا دليلُ أنك مررت بعمرٍو بعد زيد. وصَاعدٍ بدلُ من زاد ويزيدُ ".[2]

ويفهم من ذلك أن تحويل الكلام من:

. أخذته بدرهم فصاعداً.

إلي : أخذته بدرهم وصاعدٍ.

وذلك بإحلال حرف العطف (الواو) محل حرف العطف (الفاء) ينقل الكلام من المستوي الجائز إلى المستوي غير الجائز؛ " لأن الواو بمطلق الجمع، أما الفاء فتدل هنا على تدرج ارتفاع الثمن، فهي أقوي على تصوير المعني المراد من الكلام؛ لأن المعني هو: أخذته بدرهم فزاد الثمن صاعداً

١ – مصطلح علم الحديث والتقعيد النحوي عن سيبويه، د. فكري محمد سليمان، ص ٢٥٦، ٢٥٧، بحث منشور بمجلة (علوم اللغة)، المجلد الخامس، العدد الرابع ٢٠٠٢، دار غريب، القاهرة.

٢ – الكتاب، ج١/٢٩٠، ٢٩١.

"[١]، وهو يتحقق باستخدام حرف العطف (الفاء)، ولا يتحقق باستخدام حرف العطف (الواو).

٧- ويرى سيبويه أنه ينبغي للمتكلم أن يجري ألفاظ اللغة كما أجرتها العرب، وأن يضعها في المواضع التي وضعن فيها، وأن يعني ما عنوا بها [٢]. فإن خالف ذلك؛ فوضع بعض الألفاظ في غير موضعها الصحيح والمستخدم من قِبَلِ أصحاب اللغة، أو استبدل حالة إعرابية وردت عليها الكلمة بحالة إعرابية أخري لم ترد عليها، فإن ذلك ينقل الكلام من المستوي الجائز الحسن إلى المستوي القبيح، يقول: " هذا بابٌ منه استنكره النحويون، هو قبيح فوضعوا الكلام فيه على غير ما وضعت العرب. وذلك قولك: وَيْحٌ له وتبٌّ، وتباً لك ووَيحاً. فجعلوا التَّبَّ بمنزلة الوَيْحَ، وجعلوا ويحٌ بمنزلة التبّ، فوضعوا كلّ واحد منها على غير الموضع الذي وضعته العرب. ولا بد لوَيْحِ مع قبحها من أن تُحْمل على تبّ؛ لأنها إذا ابتدئِت لم يجزْ حتى يبني عليها كلام ... فأما النحويون فيجعلونها بمنزلة وَيْحٍ. ولا تُشبهها لان تبًّا تستغني عن (لك) ولا تستغني وَيْحٌ عنها ".[٣]

" فالنحويون جعلوا التب مرفوعاً يمكن الابتداء به، وكذلك جعلوا الويح منصوبا، وهذا لم يرد في استعمال العرب والوجه الحسن أن يقال كما ورد عن العرب:

. ويحٌ له وتبًّا له - ويحٌ له وتبّ له

. أو تبا لك ووَيْحُ له.

---

١ - مصطلح علم الحديث والتقعيد النحوي عند سيبويه، ص٢٥٦.

٢ - انظر: الكتاب، ج١/٣٣٠، ٣٣١.

٣ - الكتاب، ج١/٣٣٤.

فالويح يجب أن يبتدأ به، ثم يبني عليه الخبر شبه الجملة الجار والمجرور، ويلحق بالويح كلمة التبّ، والأفضل في التّب النصب، ويمكن الاستغناء معها عن الجار والمجرور بعدها؛ لدلالة السياق على المستغني عنه، أما كلمة الويح فيشترط أن تبني على الجار والمجرور. فخطأ النحويين من وجهة نظر سيبويه أنهم وضعوا التبّ موضع الويح، ووضعوا ويحاً موضع التب مع أن الويح يجب الابتداء به، ولا يستغني أبداً عن الجار والمجرور، أما التّب فلا يبتدأ به ويمكن الاستغناء بعده عن الجار والمجرور" .[1]

١ – مصطلح علم الحديث والتقعيد النحوي عند سيبويه، ص٢٤٨، ٢٤٩.

نتائج البحث :

فمن خلال البحث والدراسة والتحليل لموضوع (نهج الاستبدال عند سيبويه) توصلت إلى النتائج الآتية :

١. احتكم سيبويه إلى الاستبدال في تحديد الأقسام الرئيسية للكلم ، وهي : الاسم، والفعل، والحرف وفي تصنيف الكلمات والوحدات اللغوية التي تندرج تحت هذه الأقسام .

٢ . استطاع وفق خطة في الاستبدال أن يصنف كثيراً من العناصر والوحدات الكلامية التي تتكون من أكثر من عنصر تحت فئة نحوية واحدة هي فئة الاسم ؛ وذلك من قِبَل أنها تقع في الكلام موقع الاسم، وتتخذ إعرابه وتؤدي وظيفته النحوية.

٣. لجأ سيبويه إلى الاستبدال داخل إطار فئة الفعل؛ لتفسير بعد المسائل والأحكام النحوية، ولحل الكثير من المشكلات الجزئية التي تعرض للتراكيب اللغوية والتي تتعلق بالأفعال .

٤ . اعتمد على الاستبدال بين أقسام الكلم الثلاثة التي يمكن أن تقع ذات الموقع النحوي وتشغله، وتؤدي الوظائف التركيبية والدلالية ذاتها داخل التركيب اللغوي – في حلّ الكثير من المشكلات الإعرابية، وفي تبرير بعض الظواهر اللغوية التي تتعارض مع أصّله الدرس اللغوي، وكذلك ساعدت هذه الفكرة في تحديد العناصر اللغوية التي تتفق مع الفعل وتؤدي وظيفته؛ لما بينها وبينه من أوجه اتفاق ومشابهة في اللفظ والمعني أو فيهما معاً.

٥ . لجأ سيبويه كثيراً إلى فكرة الاستبدال؛ لإخراج كثير من التراكيب اللغوية من حيز الاستقامة والحسن إلى حيز الإحالة والقبح ؛ وذلك لينبه المتكلم إلى أنه لا يجوز له أن يتكلم بهذه التراكيب أو استعمالها؛ لخروجها عن العرف اللغوي والقواعد النحوية ؛ ويميّز بين ما يجوز وما لا يجوز من التراكيب .

المصادر و المراجع :

- د. أحمد سعيد محمد :

١- " الأصول البلاغية في كتاب سيبويه وأثرها في البحث البلاغي " ، مكتبة الآداب ، الطبعة الأولي ، ١٩٩٩م.

- الأشموني :

٢. " حاشية الصبان على شرح الأشموني علي ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعين" ، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

- ابن جنى (أبو الفتح عثمان):

٣. " اللمع " ، تحقيق : فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.

د. حلمي خليل :

٤ . " الكلمة دراسة لغوية معجمية" ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، ١٩٩٨م.

- ابن السراج (محمد بن سهل بن السراج):

٥- " الأصول في النحو " ، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة .

- د. سعيد حسين بحيري:

٦- " عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه – محاولة لإعادة التشكيل في ضوء الاتجاه المعجمي الوظيفي" ، مكتبة الأنجلو المصرية، ط١، ١٩٨٩م.

- سيبويه)أبو بشر عمرو بن قنبر) :

٧- " الكتاب" ، تحقيق : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٨م .

- السيرافي (أبو سعيد) :

٨ . "شرح كتاب سيبويه " ، تحقيق : د. فهمي أبو الفضل ، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة . الطبعة الأولى ، ٢٠٠١ م .

- ابن الشجري :

٩. "أمالي ابن الشجري" تحقيق ودراسة د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثانية ،١٩٩٢م.

- عباس حسن :

١٠. " النحو الوافي " ، ، دار المعارف ، الجزء الثاني، الطبعة الحادية عشرة والجزء الرابع ، الطبعة الثامنة .

- د. عبد الصبور شاهين،

١١. " في التطور اللغوي" ، مكتبة الشباب، ١٩٨٩ م

- ابن فارس (أحمد) :

١٢. " الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، المكتبة السلفية ، القاهرة ، ١٩١٠م.

- فاضل مصطفي الساقي :

١٣ . " أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة"، رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم، جامعة القاهرة، سنة ١٩٧٥م.

- فكري محمد أحمد سليمان :

١٤. " الحذف والتقدير عند سيبويه . دراسة تفسيرية معيارية ، رسالة دكتوراه ، كلية الألسن . جامعة عين شمس ، ١٩٨٨م .

١٥. " مصطلح علم الحديث والتقعيد النحوي عن سيبويه، بحث منشور بمجلة (علوم اللغة)، المجلد الخامس، العدد الرابع ٢٠٠٢، دار غريب، القاهرة.

- المبرد (محمد بن يزيد) :

١٦. " المقتضب " ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٩م .

- د . محمد إبراهيم عبادة :

١٧ . " الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه " ، مكتبة الآداب ، القاهرة .

- محمد علي الخولي :

١٨. " معجم علم اللغة النظري" ، ، مكتبة لبنان، ١٩٨٢.

- د. محمود أحمد نخلة:

١٩. " النهج الاستبدالي في كتاب سيبويه" ، بحث منشور تحت عنوان " فولفديترش فيشر . دراسات عربية وسامية، مهداة من أصدقائه وتلاميذه بالجامعات المصرية، تحرير أ.د. محمود فهمي حجازي، مركز اللغة العربية كلية الآداب. جامعة القاهرة،١٩٩٤م

- د. محمود سليمان ياقوت :

٢٠ . " التراكيب غير الصحيحة نحويا في (الكتاب) لسيبويه . دراسة لغوية ، دار المعرفة الجامعية . الإسكندرية ، ٢٠٠٢ م.

٢١ . " شرح جمل سيبويه " ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٢ .

٢٢. " فقه اللغة وعلم اللغة . نصوص ودراسات " ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٥ م .

- ابن المرزبان السيرافي (أبو محمد يوسف):

٢٣. " شرح أبيات سيبويه " ، تحقيق : د. محمد الريح هاشم ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٦ .

- د. منذر عيّاشي

٢٤ . " – قضايا لسانية وحضارية" ، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، الطبعة الأولي، ١٩٩١م.

- ابن مجاهد :

٢٥. " كتاب السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، ١٩٧٢م

- د. ميشال زكريا :

٢٦ ـ " قضايا ألسنية تطبيقية – دراسة لغوية اجتماعية نفسية مع مقارنة تُراثية" ، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الأولي، ١٩٩٣م.

- د. نهاد الموسى :

٢٧ . " نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث " ، دار البشير . مكتبة وسام ، الأردن ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٧ م .

- ابن هشام (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف :

٢٨ . " أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك " ، تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٥م

٢٩. " شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب " ، تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد ، مكتبة دار الأنصار ، الطبعة الخامسة عشرة ، ١٩٧٨م

٣٠ . " مغني اللبيب عن كتب الأعاريب " ، تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، لبنان ،١٩٩٥م .

- ابن يعيش (موفق الدين بن علي) :

٣١ . " شرح المفصل " ، إدارة الطابعة المنيرية، القاهرة.

- الأدبعي، عبدالغني شوقي موسى (٢٠١٦):

٣٢ . ملامح " التوزيع " عند إمام النحاة سيبوية، مجلة دراسات، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، الجزائر ، ص ص ٢٢١ – ٢٣٤

- حسن، عرفة عبد المقصود عامر (٢٠١٢):

٣٣ . ظاهرة الاستبدال في نحو الجملة ونحو النص، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، الإمارات، ص ص ١٨٣ – ١٤٤.

- الزاملي، لطيف حاتم عبدالصاحب (٢٠١٢):

٣٤ . منهج الاستبدال النحوي في كتاب سيبويه: دراسة وتحليل، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، العراق، ص ص ٥ – ١٤.

- عبد، عذراء سعيد (٢٠١٥):

٣٥ . الاستبدال النحوي في كتاب سيبويه، رسالة ماجستير، جامعة القادسية، العراق

almisadir w almarajie

● da. 'ahmad saeid muhamad :

1 " al'usul albalaghiat fi kitab sibwih wa'atharuha fi albahth albalaghii " , maktabat aladab , altabeat al'awali , 1999m.

● al'ashmuni :

2 " hashiat alsubaan ealaa sharh al'ashmunii eali 'alfiat abn malka, wamaeah sharh alshawahid lileayni" , dar 'iihya' alkutub alearabiati, eisaa albabi alhalabi washarikah.

● abin jinaa ('abu alfath euthman) :

3 " allamae " , tahqiq : fayiz fars, dar alkutub althaqafiati, alkuaytu.

● da. hilmi khalil :

4 " alkalimat dirasat lughawiat muejamiatun" , dar almaerifat aljamieiati, al'iiskandariat , 1998m.

● abin alsiraaj (muhamad bn sahl bn alsaraji) :

5 " al'usul fi alnahw " , tahqiq du. eabd alhusayn alfatli , muasasat alrisala.

● du. saeid husayn buhayri :

6 " eanasir alnazariat alnahwiat fi kitab sibwih - muhawilat li'iieadat altashkil fi daw' aliatijah almuejamii alwazifi" , maktabat al'anjilu almisriati, ta1, 1989m.

● sibwyh ('abu bashr eamriw bn qanbar) :

7 " alkitab " , tahqiq : eabd alsalam harun , maktabat alkhaniji , alqahirat , altabeat althaalithat , 1988m .

● alsirafi ('abu saeid) :

8 "shrh kitab sibwih " , tahqiq : du. fahmi 'abu alfadl , matbaeat dar alkutub almisriat bialqahirat altabeat al'uwlaa , 2001 m .

● abn alshajarii :

9- "'amali abn alshajari" tahqiq wadirasat du. mahmud muhamad altanahi, maktabat alkhanji bialqahirati, altabeat althaaniat ,1992m.

● eibas hisn :
10 " alnahw alwafi " , , dar almaearif , aljuz' althaani, altabeat alhadiat eashrat waljuz' alraabie , altabeat althaamina .
● d. eabd alsabur shahin,
11 " fi altatawur allughwi" , maktabat alshabab, 1989 m
● abin faris ('ahmad) :
12 " alsaahibi fi fiqh allughat wasunan alearab fi kalamiha , almaktabat alsalafiat , alqahirat , 1910m.
● fadil mustafi alsaaqi :
13 – " 'aqsam alkalam alearabii min hayth alshakl walwazifatu", risalat dukturah bikulyat dar aleulumi, jamieat alqahirati, sanat 1975m.
● fikri muhamad 'ahmad sulayman :
14 " alhadhf waltaqdir eind sibwih dirasat tafsiriat mieyariat , risalat dukturah , kuliyat al'alsun jamieat eayn shams , 1988m .
15 "mustalah ealm alhadith waltaqeid alnahwi ean sibwihi, bahath manshur bimajala (eulum allughati), almujalad alkhamisi, aleadad alraabie 2002, dar ghrib, alqahirati.
● almabrad (muhamad bn yazid) :
16 " almuqtadab " , tahqiq : muhamad eabd alkhaliq eadimat , almajlis al'aelaa lilshuyuwn al'iislamiat , lajnat 'iihya' alturath al'iislamii , altabeat althaaniat , 1979m .
● d . muhamad 'iibrahim eibadat :
17 " alshawahid alquraniat fi kitab sibwih " , maktabat aladab , alqahira .
● muhamad ealiin alkhuli :
18 " muejam ealm allughat alnazarii" , , maktabat lubnan, 1982.
● d. mahmud 'ahmad nakhlat:
19 " alnahj alaistibdaliu fi kitab sibwyhi" , bahth manshur taht eunwan " fulfditirsh fishar dirasat earabiat

wasamiatun, muhdaat min 'asdiqayih watalamidhih bialjamieat almisriati, tahrir 'a.da. mahmud fahmi hijazi, markaz allughat alearabiat kuliyat aladab. jamieat alqahirati,1994m

● d. mahmud sulayman yaqut :

20 " altarakib ghayr alsahihat nahwiana fi (alkitab) lisibwih dirasat lughawiat , dar almaerifat aljamieiat al'iiskandariat , 2002 m.

21 " sharh jamal sibwih " , dar almaerifat aljamieiat , al'iiskandariat , 1992.

22 " fiqh allughat waeilm allughat nusus wadirasat " , dar almaerifat aljamieiat , al'iiskandariat , 1995 m .

● abin almarziban alsiyrafii ('abu muhamad yusuf) :

23 " sharh 'abyat sibwih " , tahqiq : du. muhamad alriyh hashim , dar aljil , bayrut , altabeat al'uwlaa , 1996 .

● d. mundhir eyashy

24 " - qadaya lisaniat wahadariatun" , dar tilas lildirasat waltarjamat walnashri, dimashqa, altabeat al'awli, 1991m.

● abin mujahid : 25 " kitab alsabeat fi alqira'ati, liabn mujahidi, tahqiqa: da. shawqi dayfa, dar almaearifi, 1972m

● d. mishal zakariaa :

26 " qadaya 'alsuniat tatbiqiat - dirasat lughawiat ajtimaeiat nafsiat mae muqaranat turathy" , dar aleilm lilmalayini, bayrut, lubnan, altabeat al'awli, 1993m.

● d. nihad almusaa :

27 " nazariat alnahw alearabii fi daw' manahij alnazar allughawii alhadith " , dar albashir maktabat wisam , al'urduni , altabeat althaaniat , 1987 m .

● abin hisham ('abu muhamad eabd allah jamal aldiyn bin yusif) :

28 – " 'awdah almasalik 'iilaa 'alfiat abn malik " , tahqiq : muhamad mahyaa aldiyn eabd alhumayd , almaktabat aleasriat , bayrut , lubnan , 1995m

29 " sharh shudhur aldhahab fi maerifat kalam alearab " , tahqiq : muhamad mahyaa aldiyn eabd alhamayd , maktabat dar al'ansar , altabeat alkhamisat eashrat , 1978m

30 " mughaniy allabib ean kutub al'aearib " , tahqiq : muhamad mahyaa aldiyn eabd alhumayd , almaktabat aleasriat , bayrut , lubnan ,1995m .

● abn yaeish (muafaq aldiyn bn ealiin) :

31 " sharh almufasal " , 'iidarat altaabieat almuniriati, alqahirati.

● al'adbaei, eabdalghani shawqi musaa (2016):

32 malamih " altawzie " eind 'iimam alnahaat sibuiat, majalat dirasati, jamieat eamaar thalijiin bial'aghwati, aljazayir , s s 221 - 234

● hasanu, earafat eabd almaqsud eamir (2012):

33 zahirat aliastibdal fi nahw aljumlat wanahw alnas, majalat kuliyat aldirasat al'iislamiat walearabiati, al'iimarati, s s 183 - 144.

● alzaamli, latif hatim eabdalsaahib (2012):

34 manhaj aliastibdal alnahwii fi kitab sibwyhi: dirasat watahlili, majalat alqadisiat fi aladab waleulum altarbawiati, aleiraqi, s s 5 - 14.

● eabdu, eadhra' saeid (2015):

35 alaistibdal alnahwiu fi kitab sibwyhi, risalat majistir, jamieat alqadisiat, aleiraq